الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
كلية الحقوق

البيئة الاجتماعية و تأثيرها على السلوك الاجرامي

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في القانون الجنائي

إعداد الطالب(ة):
كيموش عبد الرؤوف
حيور الياس

إشراف الأستاذ (ة) :
د.احمد دعاس

أعضاء اللجنة المناقشة :

بن الشيهب عبد الرؤوف		محاضر ا	رئيسا
دعاس احمد		محاضر ب	مشرفا و مقررا
مغزيلي نوال		محاضرة ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

إهـــــــــــــداء

بكل فخر وامتنان، نهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانوا لنا سندًا ودعمًا طوال فترة التعليم الجامعي وإلى من كانت كلماتهم دافعًا، وثقتهم حافزًا لنا للاستمرار والاجتهاد

إلى عائلتنا الكريمة، التي لم تبخل علينّا يومًا بالمساندة والتشجيع، وكانت دومًا الحاضنة الأولى لطموحاتنا، والدافع الأكبر لتحقيق أهدافنا

إلى أساتذتنا الأفاضل، الذين أضاءوا لنا طريق العلم والمعرفة، ووجّهونا بخبرتهم ونصائحهم القيّمة خلال مشوارنا الدراسي.

إلى أصدقائنا وزملائنا، الذين تقاسمنا معهم لحظات التعب والنجاح، وكانوا جزءًا من هذه التجربة المميزة.

ونهديه أخيرًا، وبكل فخر، لانفسنا "كيموش عبد الرؤوف و حيور الياس" تقديرًا لمجهوداتنا، ولروح العمل التي جعلت من هذه التجربة خطوة مهمة في مسارنا المهني والأكاديمي.

راجي من الله أن يكون هذا العمل لبنة أولى في مشوار مليء بالعطاء والنجاح، وأن ينال استحسان كل من يطّلع عليه.

مع خالص التقدير والاحترام.

شكـــــــــــر

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من أسهم في إتمام هذه المذكرة. نخص بالذكر الأستاذ الفاضل احمد دعاس، الذي كان بمثابة النور الذي أضاء دروبنا خلال هذه الرحلة الأكاديمية في جامعة عبد الحفيظ بوالصوف بولاية ميلة، لقد كان إشرافك الكريم مصدر إلهام لنا، لم يكن مجرد توجيه علمي فحسب، بل كان دعماً معنوياً أسهم في صقل قدراتنا ومهاراتنا

لقد زرعت فينا الأمل وأمددتنا بالقوة لتجاوز التحديات، وعلمتنا أن التفاني في العمل هو السبيل الوحيد للنجاح. كل كلمة، وكل نصيحة، وكل توجيه منكِ كان بمثابة دروس في الحياة قبل أن تكون دروساً أكاديمية. بفضلكِ، نحن اليوم أكثر قدرة على مواجهة المستقبل بثقة وعزيمة.

نتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل يعكس كل ما تعلمناه منك. قد تكون الكلمات عجزت عن التعبير، ولكننا نعلم أن ما قدمته لنا هو أغلى من كل كلمات الشكر. شكراً لكِ من أعماق قلوبنا، على كل ما قدمته لنا من دعم وإلهام، وعلى كونك المثال الحي للعلم والإنسانية.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
الاهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
الملخص	
مقدمة	أ-م
الفصل الأول :الاطار النظري للبيئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي	
تمهيد	14
المبحث الأول: ماهية البيئة الاجتماعية	15
المطلب الأول: تعريف البيئة الاجتماعية	15
الفرع الأول: تعريف البيئة الاجتماعية لغة	15
الفرع الثاني: تعريف البيئة الاجتماعية اصطلاحًا	16
المطلب الثاني: خصائص البيئة الاجتماعية	17
المطلب الثالث: مكونات البيئة الاجتماعية	19
المطلب الرابع: وظائف البيئة الاجتماعية	22
الفرع الأول: الوظيفة التربوية (التنشئة الاجتماعية)	22
الفرع الثاني: الضبط الاجتماعي	23
الفرع الثالث: الوظيفة الاقتصادية	25
الفرع الرابع: الوظيفة الثقافية	26
المبحث الثاني: ماهية السلوك الإجرامي والجريمة	27
المطلب الأول: تعريف الجريمة والمجرم	27
الفرع الأول: تعريف الجريمة	27
الفرع الثاني: تعريف المجرم	30
المطلب الثاني: تعريف السلوك الإجرامي وخصائصه	30
الفرع الأول: تعريف السلوك الإجرامي	31
الفرع الثاني: خصائص السلوك الإجرامي	32
الفرع الثالث: عوامل انتشار السلوك الإجرامي في المجتمع	33
المطلب الثالث: دوافع وأسباب السلوك الإجرامي	33

فهرس المحتويات:

المطلب الرابع: أنواع السلوك الإجرامي ونظرياته المفسرة	36
الفرع الأول: أنواع السلوك الإجرامي	36
الفرع الثاني: تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظريات العلمية	41
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: السلوك الاجرامي و تاثره بالبيئة الاجتماعية	
تمهيد	48
المبحث الأول: النظريات المفسرة لتأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي	49
المطلب الأول: النظريات السوسيولوجية	49
الفرع الأول: نظرية التفكك الاجتماعي	49
الفرع الثاني: نظرية الضغط الاجتماعي	52
المطلب الثاني: نظريات النفس الاجتماعية	54
الفرع الأول: نظرية التقليد والمحاكاة	54
الفرع الثاني: نظرية المخالطة الفارقة والارتباط التفاضلي	55
المطلب الثالث: نظرية الضبط الاجتماعي	58
المبحث الثاني: تأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي	61
المطلب الأول: تأثير البيئة الأسرية	61
المطلب الثاني: تأثير العوامل الاقتصادية	65
الفرع الأول: الفقر وأثره على السلوك الإجرامي	65
الفرع الثاني: البطالة وأثرها على السلوك الإجرامي	66
الفرع الثالث: عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة في السلوك الاجرامي	68
المطلب الثالث: تأثير الاقران و وسائل الاعلام	69
الفرع الأول: اثر الاقران في السلوك الاجرامي	69
الفرع الثاني: اثر وسائل الاعلام في السلوك الاجرامي	71
خلاصة الفصل	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر البيئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي لدى الأفراد، من خلال تحليل مختلف العوامل الاجتماعية التي قد تدفع الفرد إلى الانحراف أو تساعده على الاندماج في المجتمع. وانطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها :إلى أي مدى تؤثر البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها وظروفها في تشكيل السلوك الإجرامي لدى الأفراد؟

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي، وتحليل أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، بالاعتماد على المراجع العلمية والدراسات السابقة .

وتوصلت الدراسة إلى أن السلوك الإجرامي لا ينتج عن سبب واحد، وإنما هو حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية، من أبرزها التفكك الأسري، وضعف التنشئة الاجتماعية، والفقر، والبطالة، والتهميش الاجتماعي، إضافة إلى تأثير جماعة الأقران ووسائل الإعلام. كما بينت الدراسة أن البيئة الاجتماعية السليمة، القائمة على التربية السوية والضبط الاجتماعي والتكافل، تسهم في الحد من الانحراف وتعزيز الأمن والاستقرار داخل المجتمع .

وخلصت الدراسة إلى أن الوقاية من السلوك الإجرامي لا تقتصر على العقوبات القانونية، بل تتطلب تفعيل دور الأسرة، والمؤسسات التربوية، ووسائل الإعلام، ومختلف مؤسسات المجتمع، مع تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز برامج التوعية والوقاية، بما يسهم في الحد من انتشار الجريمة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

الكلمات المفتاحية :البيئة الاجتماعية، السلوك الإجرامي، الجريمة، التنشئة الاجتماعية، التفكك الأسري، الفقر، البطالة، الضبط الاجتماعي، وسائل الإعلام، جماعة الأقران.

Abstract

This study aims to examine the impact of the social environment on shaping individuals' criminal behavior by analyzing the various social factors that may lead a person toward delinquency or facilitate their integration into society. The study is based on the following main research question: To what extent does the social environment, with its various components and conditions, influence the formation of criminal behavior among individuals?

The study adopts a descriptive-analytical approach, presenting the fundamental concepts related to the social environment and criminal behavior while analyzing the main theories explaining the relationship between them, based on scientific references and previous studies.

The findings indicate that criminal behavior does not result from a single cause but rather from the interaction of several social factors, including family disintegration, inadequate socialization, poverty, unemployment, social marginalization, peer influence, and the impact of the media. The study also demonstrates that a healthy social environment, founded on sound education, effective social control, and social solidarity, contributes significantly to reducing delinquency and promoting security and social stability.

The study concludes that preventing criminal behavior should not rely solely on legal sanctions. Instead, it requires strengthening the role of the family, educational institutions, the media, and other social institutions, while improving economic and social conditions and

promoting awareness and prevention programs. Such efforts can effectively reduce crime rates and enhance social stability.

Keywords: Social environment, criminal behavior, crime, socialization, family disintegration, poverty, unemployment, social control, media, peer groups.

المقدمـــــــة

مقدمة:

تُعدّ ظاهرة السلوك الإجرامي من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدًا وتشابكًا، وهي من القضايا التي استأثرت باهتمام واسع لدى الباحثين في مختلف التخصصات، خاصة في علم الاجتماع، علم النفس، وعلم الإجرام، نظرًا لما تمثله من تهديد مباشر لاستقرار المجتمع وأمنه وتوازنه. فالجريمة ليست مجرد فعل فردي منعزل عن محيطه، وإنما هي نتاج تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة التي تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى تأثير البيئة التي يعيش فيها الفرد وينشأ داخلها.

وفي هذا الإطار، تُعتبر البيئة الاجتماعية الإطار العام الذي تتشكل داخله شخصية الفرد منذ المراحل الأولى من حياته، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم والمعايير والسلوكيات من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات متعددة، على رأسها الأسرة، ثم المدرسة، وجماعة الأقران، ووسائل الإعلام، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. وتلعب هذه البيئة دورًا حاسمًا في توجيه سلوك الفرد، إما نحو التوافق الاجتماعي والاندماج الإيجابي داخل المجتمع، أو نحو الانحراف والخروج عن القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة.

ومن الجدير بالذكر أن تأثير البيئة الاجتماعية لا يكون دائمًا إيجابيًا، بل قد يتحول في بعض الحالات إلى عامل ضغط ودفع نحو السلوك الإجرامي، خاصة عندما تسود داخل المجتمع مظاهر التفكك الأسري، وضعف الروابط الاجتماعية، وغياب الرقابة الأسرية والتربوية، إلى جانب تفشي الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، وهي عوامل تُضعف من قدرة الفرد على التكيف الاجتماعي السليم، وتجعله أكثر عرضة للانحراف.

كما أن التحولات العميقة التي شهدتها المجتمعات الحديثة، سواء على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو التكنولوجي، ساهمت في إعادة تشكيل طبيعة العلاقات الاجتماعية، وفرضت أنماطًا جديدة من السلوك والتفاعل، ما أدى إلى بروز تحديات اجتماعية جديدة انعكست بشكل مباشر على معدلات الجريمة وأنماطها. فالتغير السريع في البنية الاجتماعية، وضعف الروابط التقليدية، وانتشار ثقافة الاستهلاك والإعلام الرقمي، كلها عوامل ساهمت في تعقيد الظاهرة الإجرامية وجعل تفسيرها أكثر صعوبة.

ومن هذا المنطلق، لم يعد بالإمكان تفسير السلوك الإجرامي اعتمادًا على عامل واحد فقط، بل أصبح من الضروري تبني مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المؤثرات البيئية والاجتماعية والنفسية، مع التركيز بشكل خاص على البيئة الاجتماعية باعتبارها المحيط الأول الذي يتلقى فيه الفرد عملية التنشئة والتوجيه.

كما أن دراسة العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي تكتسي أهمية بالغة، لأنها تسمح بفهم أعمق لجذور الانحراف، وتساعد على تحديد العوامل التي تدفع الأفراد نحو الجريمة، مما يساهم في وضع استراتيجيات وقائية فعّالة للحد من انتشار هذه الظاهرة داخل المجتمع، بدل الاقتصار على معالجتها بعد وقوعها.

مقدمة:

وبناءً على ما سبق، فإن تحليل هذه العلاقة لا يهدف فقط إلى الوصف، بل يسعى إلى التفسير والفهم العلمي الدقيق لكيفية تأثير المحيط الاجتماعي في تشكيل سلوك الفرد، ومدى مساهمة الظروف الاجتماعية المختلفة في دفعه نحو الامتثال أو الانحراف.

الإشكالية

تُعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد مباشر، وإنما هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتشابكة التي تتداخل فيما بينها لتشكيل السلوك الإجرامي لدى الفرد. وتأتي البيئة الاجتماعية في مقدمة هذه العوامل، باعتبارها الإطار الذي ينشأ فيه الفرد ويتعلم داخله مختلف أنماط السلوك والقيم والمعايير التي توجه تصرفاته اليومية داخل المجتمع.

غير أن هذا الإطار الاجتماعي قد يتحول من فضاء للتنشئة السليمة والاندماج الاجتماعي إلى عامل ضغط وانحراف، خاصة في ظل وجود اختلالات على مستوى الأسرة، وضعف في التنشئة الاجتماعية، وغياب الرقابة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة مثل الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، فضلًا عن التأثير القوي لجماعات الأقران ووسائل الإعلام التي قد تسهم في تطبيع بعض السلوكيات المنحرفة أو تشجيعها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي ظل هذا التباين في طبيعة البيئة الاجتماعية واختلاف ظروفها، يطرح التساؤل حول مدى قدرتها على التأثير في سلوك الفرد وتوجيهه نحو الانحراف أو السلوك السوي، خاصة وأن الكثير من الدراسات تشير إلى وجود علاقة وثيقة بين الظروف الاجتماعية غير المستقرة وارتفاع معدلات الجريمة.

وانطلاقًا من هذا التصور، تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للبيئة الاجتماعية، بمختلف مكوناتها وظروفها، أن تؤثر في تشكيل السلوك الإجرامي لدى الأفراد؟

الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالبيئة الاجتماعية وما أهم خصائصها ومكوناتها؟
- ما مفهوم السلوك الإجرامي وما أبرز أسبابه؟
- ما أهم النظريات التي فسرت علاقة البيئة الاجتماعية بالجريمة؟
- كيف تؤثر الأسرة في ظهور السلوك الإجرامي؟
- ما دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في انتشار الجريمة؟
- كيف تسهم جماعة الأقران ووسائل الإعلام في تشكيل السلوك الإجرامي؟

مقدمة:

الفرضيات

- توجد علاقة ذات دلالة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي .
- التفكك الأسري وأساليب التنشئة الخاطئة تزيد من احتمالية الانحراف الإجرامي .
- الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي عوامل مساعدة على انتشار السلوك الإجرامي .
- لجماعة الأقران ووسائل الإعلام تأثير مباشر في تبني السلوكيات المنحرفة .

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي .
- إبراز أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي .
- تحليل النظريات المفسرة للعلاقة بين البيئة الاجتماعية والجريمة .
- الكشف عن دور الأسرة والظروف الاقتصادية في الانحراف .
- محاولة تقديم فهم علمي يساعد في الوقاية من السلوك الإجرامي .

أهمية الدراسة

أولًا: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الجانب المعرفي المتعلق بالعلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية وتحليل أهم النظريات المفسرة لهذه العلاقة. كما تسهم في دعم الباحثين والطلبة والمهتمين بمجالي علم الاجتماع وعلم الإجرام، وتوفر مرجعًا علميًا يمكن الاستفادة منه في الدراسات والأبحاث المستقبلية ذات الصلة.

ثانيًا: الأهمية العملية

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم رؤية علمية تساعد على فهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى السلوك الإجرامي، بما يسهم في وضع آليات واستراتيجيات وقائية للحد من الجريمة. كما تؤكد على أهمية تعزيز دور الأسرة، والمؤسسات التربوية والاجتماعية، ووسائل الإعلام في الوقاية من الانحراف، إضافة إلى دعم صناع القرار في تبني سياسات اجتماعية تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

مقدمة:

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، باعتباره الأنسب لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل مختلف العوامل المرتبطة بها، من خلال عرض المفاهيم والنظريات وتحليل العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي اعتماداً على الدراسات السابقة والمراجع العلمية.

خطة الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تقسيم البحث إلى فصلين يسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة :تضمنت عرضًا لموضوع الدراسة، والإشكالية، والأسئلة الفرعية، والفرضيات، وأهداف الدراسة، وأهميتها العلمية والعملية، والمنهج المعتمد، وصعوبات الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، إضافة إلى عرض موجز للدراسات السابقة .

الفصل الأول: الإطار النظري للبيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي

تناول المبحث الأول ماهية البيئة الاجتماعية، من خلال تعريفها، وخصائصها، ومكوناتها، ووظائفها .

أما المبحث الثاني فقد خُصص لدراسة ماهية السلوك الإجرامي والجريمة، من خلال بيان مفهوم الجريمة والمجرم، وتعريف السلوك الإجرامي وخصائصه، وأسبابه ودوافعه، وأنواعه، وأهم النظريات المفسرة له .

الفصل الثاني: السلوك الإجرامي وتأثره بالبيئة الاجتماعية.

تناول المبحث الأول أهم النظريات المفسرة لتأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي، مع التركيز على النظريات السوسيولوجية، ونظريات النفس الاجتماعي، ونظرية الضبط الاجتماعي .

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أثر البيئة الاجتماعية في السلوك الإجرامي، من خلال تحليل دور الأسرة، والعوامل الاقتصادية، وجماعة الأقران، ووسائل الإعلام في تشكيل السلوك الإجرامي .

الخاتمة :تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إلى جانب مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في الحد من السلوك الإجرامي من خلال تعزيز دور البيئة الاجتماعية ومؤسساتها المختلفة، ثم أُلحقت الدراسة

صعوبات الدراسة

- نقص الدراسات المتخصصة التي تعالج الموضوع بشكل مباشر في بعض الجوانب .
- تشعب موضوع السلوك الإجرامي وتعدد العوامل المؤثرة فيه .
- صعوبة حصر كل التأثيرات الاجتماعية بشكل دقيق .
- محدودية بعض المصادر الحديثة المتعلقة بالبيئة الاجتماعية.

أسباب اختيار الموضوع

أولًا: الأسباب الذاتية

- الاهتمام الشخصي بموضوع الجريمة والانحراف الاجتماعي، والرغبة في التعمق في دراسة أسبابه وآثاره .
- الرغبة في فهم دور البيئة الاجتماعية في تشكيل سلوك الفرد، ومدى تأثيرها في توجيهه نحو السلوك السوي أو السلوك الإجرامي .
- الميل إلى دراسة القضايا الاجتماعية ذات الصلة بالواقع المعاصر، لما لها من أهمية في تكوين المعرفة القانونية والاجتماعية .

ثانيًا: الأسباب الموضوعية

- الأهمية العلمية والاجتماعية لموضوع البيئة الاجتماعية وتأثيرها على السلوك الإجرامي، باعتباره من القضايا التي تمس أمن المجتمع واستقراره .
- ارتباط الموضوع بالمشكلات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع المعاصر، خاصة ما يتعلق بانتشار بعض مظاهر الجريمة والانحراف بين فئة الشباب .
- الحاجة إلى تسليط الضوء على العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي، بما يسهم في اقتراح آليات للوقاية والحد من هذه الظاهرة .
- إثراء الدراسات القانونية والاجتماعية التي تتناول العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي، وتوفير مرجع يمكن الاستفادة منه في الأبحاث المستقبلية.

مقدمة:

حدود الدراسة

تتحدد معالم هذه الدراسة المنهجية ضمن الحدود التالية:

- الحدود الموضوعية :تقتصر الدراسة على تحليل أثر البيئة الاجتماعية (الأسرة، الظروف الاقتصادية، جماعة الأقران، ووسائل الإعلام) في تشكيل السلوك الإجرامي، دون الخوض في العوامل البيولوجية أو النفسية الصرفة.
- الحدود الزمنية :تم إعداد الدراسة وإجراء شقها الميداني خلال الموسم الجامعي 2026 / 2025، وتحديدًا في الفترة الممتدة بين شهري مارس وماي 2026.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى

بعنوان :أثر التفكك الأسري في انحراف الأحداث في المجتمع العربي **من إعداد :**أحمد عبد الله 2019

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التفكك الأسري وظهور السلوك المنحرف لدى الأحداث، من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من المراهقين المنحرفين، حيث ركزت على دور غياب الرقابة الأسرية، والخلافات الزوجية المستمرة، وضعف التواصل داخل الأسرة في دفع الأبناء نحو السلوك الإجرامي والانحراف الاجتماعي. كما سعت الدراسة إلى إبراز أهمية الأسرة كوحدة اجتماعية أولى في الوقاية من الجريمة، ومدى تأثير خللها على التوازن النفسي والاجتماعي للفرد.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة قوية بين التفكك الأسري وارتفاع معدلات الانحراف لدى الأحداث .
- ضعف الرقابة الأسرية يعد من أهم العوامل المؤدية للسلوك الإجرامي .
- الأطفال الذين ينشؤون في أسر مضطربة أكثر عرضة للجنوح .
- التواصل الأسري الإيجابي يقلل من احتمالية الانحراف .

جوانب القصور:

•اقتصرت الدراسة على التركيز على عامل التفكك الأسري فقط دون التوسع في باقي العوامل الاجتماعية الأخرى مثل المدرسة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام.

- لم تُبرز الفروق بين أنواع التفكك الأسري وتأثير كل نوع على حدة.
- اعتمدت على عينة محدودة مما قد يحد من تعميم النتائج.

أوجه التقاطع مع موضوع الدراسة:

- تتقاطع هذه الدراسة مع موضوع البحث في كونها تركز على دور الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في التنشئة الاجتماعية.
- تدعم فكرة أن الخلل الأسري يعد من أهم العوامل المؤدية إلى الانحراف السلوكي.
- تتماشى مع موضوع الدراسة في تفسير الانحراف كنتيجة لاختلال البيئة الاجتماعية الأولى للفرد.

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

- ركزت هذه الدراسة على عامل واحد فقط وهو التفكك الأسري، بينما يعتمد موضوع الدراسة على تحليل مجموعة من العوامل الاجتماعية بشكل متكامل.
- اقتصرت على فئة الأحداث فقط، في حين أن موضوع الدراسة يتناول الانحراف في إطار اجتماعي أوسع.
- لم تتناول تفاعل الأسرة مع باقي المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة والإعلام وجماعة الأقران كما في موضوع الدراسة.

الدراسة الثانية

بعنوان :الفقر والبطالة وعلاقتهما بالسلوك الإجرامي لدى الشباب **من إعداد :**محمد بن صالح "2020"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير العوامل الاقتصادية، خاصة الفقر والبطالة، على انتشار السلوك الإجرامي لدى فئة الشباب، وذلك من خلال تحليل اجتماعي يربط بين الظروف المعيشية الصعبة وارتفاع معدلات الجريمة، مع التركيز على كيفية دفع الحاجة الاقتصادية بعض الأفراد إلى الانحراف كوسيلة لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباطية بين الفقر والسلوك الإجرامي .
- البطالة تُعتبر من أبرز العوامل الدافعة للجريمة .
- الظروف الاقتصادية الصعبة تزيد من احتمالية الانحراف .
- توفير فرص العمل يقلل من معدلات الجريمة .

جوانب القصور:

- ركزت الدراسة على العامل الاقتصادي بشكل منفصل دون دمجه مع العوامل النفسية والاجتماعية الأخرى.
- لم تُميز بين مستويات الفقر المختلفة وتأثيرها المتباين على السلوك الإجرامي.
- لم تتناول دور المؤسسات الاجتماعية والسياسات الوقائية في الحد من الجريمة.

أوجه التقاطع مع موضوع الدراسة:

- تتقاطع مع موضوع الدراسة في تفسير السلوك الإجرامي من منظور اجتماعي اقتصادي.
- تدعم فكرة أن الظروف المعيشية الصعبة قد تدفع الفرد نحو الانحراف.
- تبرز دور البيئة الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل السلوك الإجرامي.

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

- ركزت على العوامل الاقتصادية فقط (الفقر والبطالة)، بينما موضوع الدراسة يدمج بين العوامل الاجتماعية المختلفة وليس الاقتصادية فقط.
- تناولت الجريمة من منظور اقتصادي بحت، في حين أن موضوع الدراسة يعتمد على مقاربة اجتماعية شاملة.
- لم تتطرق إلى دور الأسرة أو الأقران أو الإعلام في تفسير السلوك الإجرامي كما هو الحال في موضوع الدراسة.

الدراسة الثالثة

بعنوان :تأثير جماعة الأقران على السلوك الإجرامي لدى المراهقين **من إعداد :**فاطمة الزهراء بن عيسى "2021"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور جماعة الأقران في تشكيل السلوك الاجتماعي للمراهقين، مع التركيز على كيفية تأثير الضغط الجماعي والتقليد الاجتماعي في دفع الفرد نحو السلوك الإجرامي، حيث اعتمدت الدراسة على مقاربة سوسيولوجية تفسر الانحراف في إطار التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات الصغيرة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جماعة الأقران تؤثر بشكل كبير على سلوك المراهقين .

- الميل إلى تقليد السلوك المنحرف داخل الجماعة شائع بين الشباب .
- ضعف الرقابة الأسرية يزيد من تأثير الأصدقاء السلبي .
- الانتماء لجماعات منحرفة يرفع من احتمالية ارتكاب الجريمة .

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

•اقتصرت على جماعة الأقران فقط، بينما موضوع الدراسة يتناول الانحراف كنتيجة لتفاعل عدة بيئات اجتماعية.

• لم تُحلل تأثير الأسرة أو الظروف الاقتصادية أو الإعلام، في حين أن موضوع الدراسة يجمع بين هذه العوامل.

•ركزت على مستوى التفاعل داخل الجماعة فقط، بينما موضوع الدراسة يعتمد على تحليل شامل للبيئة الاجتماعية.

جوانب القصور:

• لم تحدد الدراسة بشكل دقيق الفروق العمرية داخل فئة المراهقين.

• لم تتناول تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة ضمن جماعة الأقران.

•غلب عليها الطابع الوصفي أكثر من التحليل الكمي الدقيق.

أوجه التقاطع مع موضوع الدراسة:

•تتقاطع مع موضوع الدراسة في إبراز دور التنشئة الاجتماعية غير الرسمية.

•تؤكد على أهمية جماعة الأقران في تشكيل السلوك المنحرف.

•تدعم تفسير الانحراف على أساس التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات.

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

•اقتصرت على جماعة الأقران فقط، بينما موضوع الدراسة يتناول الانحراف كنتيجة لتفاعل عدة بيئات اجتماعية.

• لم تُحلل تأثير الأسرة أو الظروف الاقتصادية أو الإعلام، في حين أن موضوع الدراسة يجمع بين هذه العوامل.

•ركزت على مستوى التفاعل داخل الجماعة فقط، بينما موضوع الدراسة يعتمد على تحليل شامل للبيئة الاجتماعية.

مقدمة:

الدراسة الرابعة

بعنوان :وسائل الإعلام ودورها في انتشار السلوك الإجرامي **من إعداد :**عبد القادر لعرج "2022"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على السلوك الإجرامي، من خلال تحليل المحتوى الإعلامي ومدى تأثيره على المتلقي، خاصة فئة الشباب، حيث تناولت الدراسة كيفية مساهمة بعض المضامين الإعلامية في تطبيع العنف والانحراف وتشجيع تقليد السلوكيات غير القانونية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وسائل الإعلام قد تساهم في نشر بعض السلوكيات المنحرفة .
- التعرض المستمر لمشاهد العنف يؤثر على سلوك الشباب .
- غياب التوجيه الأسري يزيد من تأثير الإعلام السلبي .
- الإعلام الرقمي أكثر تأثيرًا من الإعلام التقليدي في السلوك الإجرامي .

جوانب القصور:

- ركزت على الجوانب السلبية لوسائل الإعلام دون التطرق إلى دورها الوقائي أو التوعوي.
- لم تُراعِ اختلاف الفئات العمرية في درجة التأثر بالمحتوى الإعلامي.
- لم تعتمد على دراسات ميدانية واسعة تدعم النتائج بشكل أقوى.

أوجه التقاطع مع موضوع الدراسة:

- تتقاطع مع موضوع الدراسة في إبراز تأثير العوامل غير المباشرة على السلوك الإجرامي.
- توضح دور الإعلام في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات لدى الشباب.
- تدعم فكرة أن البيئة الاجتماعية الحديثة تؤثر في الانحراف.

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

- ركزت بشكل خاص على وسائل الإعلام فقط، بينما موضوع الدراسة يتناول الانحراف من منظور متعدد العوامل.
- لم تدرس تأثير الأسرة أو المدرسة أو الأقران بشكل متكامل كما في موضوع الدراسة.
- اعتمدت على تحليل تأثير الإعلام بشكل منفصل، في حين أن موضوع الدراسة يربط الإعلام بباقي العوامل الاجتماعية.

الدراسة الخامسة

بعنوان :البيئة الاجتماعية وعلاقتها بالجنوح والانحراف السلوكي **من إعداد :**خالد بن عمار "2018"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة العامة بين البيئة الاجتماعية والسلوك المنحرف، من خلال دراسة شاملة لمختلف العوامل الاجتماعية مثل الأسرة، المدرسة، الأصدقاء، والظروف الاقتصادية، حيث سعت إلى تفسير الجريمة باعتبارها نتاجًا مباشرًا لاختلال في البيئة الاجتماعية للفرد.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- البيئة الاجتماعية غير المستقرة ترتبط بارتفاع معدلات الجنوح .
- تعدد العوامل الاجتماعية يزيد من احتمالية الانحراف .
- ضعف التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى اضطرابات سلوكية .
- التكامل بين الأسرة والمدرسة يقلل من السلوك الإجرامي .

جوانب القصور:

- تناولت البيئة الاجتماعية بشكل عام دون تحليل معمق لكل عنصر على حدة.
- لم تعتمد على نماذج تفسيرية حديثة لفهم الانحراف السلوكي.
- لم تقدم قياسات دقيقة للعلاقة السببية بين المتغيرات.

أوجه التقاطع مع موضوع الدراسة:

- تتقاطع مباشرة مع موضوع الدراسة لأنها تعتبر الانحراف نتيجة للبيئة الاجتماعية.
- تدعم الإطار النظري العام القائم على تفسير الجريمة اجتماعياً.
- تبرز أهمية التنشئة الاجتماعية في الوقاية من السلوك الإجرامي.

مقدمة:

الاختلافات مع موضوع الدراسة:

- تناولت البيئة الاجتماعية بشكل عام دون تحليل تفصيلي للعوامل المكونة لها، بينما موضوع الدراسة يفكك هذه البيئة إلى عناصر محددة (أسرة، أقران، إعلام، اقتصاد).
- لم تعتمد على تحليل تفاعلي بين العوامل المختلفة، في حين أن موضوع الدراسة يركز على التفاعل بينها.
- ركزت على الجانب الوصفي العام، بينما موضوع الدراسة يميل إلى تحليل أكثر تركيباً ودقة للعوامل المؤثرة.

الفصل الأول : الاطار النظري للبيئة الاجتماعية و السلوك الاجرامي

تمهيد :

يُعدّ موضوع البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي من الموضوعات الأساسية التي تحظى باهتمام كبير في العلوم الاجتماعية والقانونية، نظرًا لارتباطهما المباشر بفهم سلوك الإنسان داخل المجتمع وكيفية تفاعله مع محيطه. فالفرد لا يعيش في فراغ، بل يعيش داخل بيئة اجتماعية متكاملة تتكون من مجموعة من العلاقات والقيم والمؤسسات التي تؤثر في سلوكه وتوجهاته اليومية، وفي الوقت نفسه يتأثر بها ويؤثر فيها.

وانطلاقًا من هذا التفاعل المستمر، أصبحت البيئة الاجتماعية إطارًا مهمًا لفهم مختلف الظواهر الاجتماعية، وعلى رأسها ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي، باعتبارها نتاجًا لتداخل عوامل متعددة منها ما هو نفسي، اجتماعي، اقتصادي، وثقافي.

لذلك تناول هذا الفصل في شقه الأول ماهية البيئة الاجتماعية من حيث تعريفها وخصائصها ومكوناتها ووظائفها، بهدف توضيح طبيعة هذا المحيط الذي ينشأ فيه الفرد ويتفاعل داخله. أما في شقه الثاني، فقد تم التطرق إلى السلوك الإجرامي والجريمة من حيث المفهوم، والخصائص، والدوافع، وأنواع السلوك الإجرامي، إضافة إلى النظريات المفسرة له، وذلك من أجل إبراز مدى تعقيد هذه الظاهرة وتعدد زوايا تفسيرها.

وبناءً عليه، يسعى هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تربط بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي، وتوضح العلاقة الوثيقة بينهما باعتبار أن فهم السلوك الإجرامي لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة البيئة التي ينشأ فيها الفرد.

المبحث الأول: ماهية البيئة الاجتماعية

ينطلق هذا المبحث نحو دراسة احد اهم المحددات المؤثرة في السلوك الإنساني وهي البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد حيث نسعى هنا الى تشريح طبيعة هذه البيئة وفهم المكونات و العناصر الجوهرية التي تشكل كينونتها.

المطلب الأول: مفهوم البيئة الاجتماعية

يستجوب الإحاطة بمفهوم البيئة الاجتماعية ضبطا دلاليا دقيقا يزيل كل لبس او خلط مع مصطلحات أخرى مشابهة ، وبناء عليه نخصص هذا المطلب لتقديم قراءة تحليلة للتعاريف المختلفة التي تناولت هذا المفهوم

الفرع الأول: تعريف البيئة الاجتماعية لغة

البيئة في اللغة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني(Oikos) ، والذي يعني بيتًا أو مترلًا، وكثيرًا ما يحدث الخلط بين علم البيئة (Ecology) والبيئة المحيطة أو ما تُسمى أحيانًا البيئة الإنسانية(Environment) ، وذلك أن علم البيئة (الإيكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش، بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية على دراسة علاقة الإنسان بالطبيعة دون سواها.

وتكون البيئة طبيعية(Natural Environment) ، وهي المكان أو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، أو بيئة اجتماعية(Social Environment) ، وهي النظام الاجتماعي والمؤسسات التي أقامها الإنسان، أو البيئة الثقافية(Cultural Environment) ، والتي هي ما استحدثه الإنسان من مكونات أضيفت إلى مكونات البيئة الطبيعية والاجتماعية.[1]

[1] محمد الجوهري وآخرون، علم اجتماع البيئة، دار المسيرة، الأردن، عمان، .2010،ص352.

الفرع الثاني: تعريف البيئة الاجتماعية اصطلاحا

يشير مفهوم البيئة الاجتماعية في علم الاجتماع إلى أنّها ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه في الحياة، وهي أيضًا ذلك المستودع لموارد الإنسان وعناصر الثروة المتجددة وغير المتجددة، والتي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الإنسان وتتأثر به .[1]

بينما أشار آخرون إلى أنّ البيئة الاجتماعية هي ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره، وهو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات، سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما، أم بين جماعات متباينة أو متشابهة معًا، وحضارات في بيئات متباعدة. وتؤلف أنماط تلك العلاقات ما يُعرف بالنظم الاجتماعية. وقد استحدث الإنسان خلال رحلة حياته الطويلة بيئة حضارية تساعده في حياته، فعمر الأرض واخترق الأجواء لغزو الفضاء، وهي أيضًا الظروف والملابسات جميعها التي تحيط بالأفراد وتؤثر فيهم تأثيرًا كبيرًا، سواء بطريقة مقصودة أم غير مقصودة.[2]

وعُرِّفت البيئة الاجتماعية أيضًا بأنّها العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية ومؤثرة فيهم، كالعوامل الجغرافية والمناخية من سطح ونبات وموجودات وحرارة ورطوبة، والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تسود المجتمع، والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين.[3]

في حين عرّفها آخرون بأنّها ذلك الوسط الاجتماعي الذي يمارس فيه الإنسان مختلف أنشطة حياته اليومية، ويشمل هذا الإطار الكائنات الحية كافة من حيوان ونبات وإنسان، فتستمر علاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به من نبات وحيوان وموارد وثروات .[4]

في حين عرّف (أحمد زكي بدوي) البيئة الاجتماعية بأنّها تلك البيئة التي تشكّل النظم والقواعد والقوانين واللوائح والعادات والتقاليد والقيم والمعايير والأعراف، أو العلاقات الاجتماعية، واللغة، والدين، والأوضاع الاقتصادية، والنظم السياسية، والتعليم، والإعلام، والفنون، والآداب، والظروف الصحية. وعوامل البيئة مترابطة جميعها مع بعضها البعض، ومؤثرة في الإنسان ومتأثرة به .[5]

وعُرِّفت البيئة الاجتماعية أيضًا بأنّها الوسط الذي يحيط بالإنسان بكل مفاهيمه التي يتأثر بها ويؤثر فيها، فتستجيب له أو يقاومها أو يتفاعل معها. وهذا الأثر المتبادل بين الإنسان والبيئة يتفاوت تبعًا لمكنونات هذا

[1] السيد علي صالح جمال الدين ، الإعلام البيئي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2003.ص46.
[2] محمد علي حسن جاد،التربية البيئية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.ص50.
[3] عيسى إبراهيم سليمان ، تلوث البيئة – أهم قضايا العصر (المشكلة والحل)، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2000.ص68.
[4] عبد الحميد أحمد يحيى ، الأسرة والبيئة، تقديم ومراجعة: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.ص89.
[5] أحمد زكي بدوي،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.ص126.

الإنسان وثقافته وقيمه واتجاهاته ومعاييره السلوكية. وعلى هذا، فالبيئة الطبيعية والاجتماعية شيئان مشتركان ومتفاعلان، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وإن كانت البيئة الاجتماعية تؤثر في البيئة الطبيعية وتجعلها تتكيف وتتفاعل معها بحسب الظروف والمقتضيات[1].

وفي هذا الصدد، يشير (هربرت سبنسر) إلى أنّ المحيط الجغرافي والطبيعي من مناخ وموقع وغيرهما له تأثير فعّال في حياة الأفراد، ومن ثم في حياة الجماعة، وأنّ الظواهر التي تخلفها هي نتيجة لنشاط الأفراد الذين يكونون المجتمع، وأنّ الظواهر الطبيعية والاجتماعية متفاعلة مع بعضها، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فكل منهما يؤثر في الأخرى ويشترك معها في إيجاد أسلوب خاص للحياة

ومن التعريفات السابقة نستنتج بأنّ البيئة الاجتماعية تمثل إطاراً شاملاً ومتكاملاً من العلاقات والظروف والعوامل التي تحيط بالإنسان وتؤثر في سلوكه وتفكيره، كما تتأثر به في الوقت ذاته. فهي لا تقتصر على الجانب الاجتماعي فقط، بل تمتد لتشمل الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والطبيعية، مما يجعلها نظامًا متفاعلًا ومعقدًا تسهم مكوناته مجتمعة في تشكيل حياة الفرد وتنظيم المجتمع. وبالتالي، فإنّ فهم البيئة الاجتماعية يقتضي إدراك طبيعة هذا التفاعل المستمر بين الإنسان ومحيطه، باعتباره علاقة تبادلية قائمة على التأثير والتأثر.

المطلب الثاني: خصائص البيئة الاجتماعية

تُعد البيئة الاجتماعية من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، وهي تتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعلها نظامًا معقدًا ومتشابكًا يقوم على التفاعل المستمر بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي. ويمكن توضيح هذه الخصائص على النحو الآتي[2]:

تتميز البيئة الاجتماعية أولًا بأنها **بيئة إنسانية تفاعلية**، حيث تقوم على العلاقات المتبادلة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع. فهذه العلاقات لا تكون ثابتة أو جامدة، بل تتسم بالحركة المستمرة والتغير الدائم، إذ يتفاعل الأفراد من خلال أشكال متعددة مثل التعاون، التنافس، الصراع، والتكامل الاجتماعي. هذا التفاعل يشكل أساس الحياة الاجتماعية ويحدد طبيعة الروابط داخل المجتمع، مما يجعل البيئة الاجتماعية فضاءً ديناميكيًا لا يعرف الجمود.

[1] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، الجزائر، 2004.ص54.
[2] الزهرة العباوي، المسارات الاجتماعية و الثقافية للمراة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي "دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة " ولاية سطيف، راسلة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص علم الاجتماع تنظيم و عمل ،2014-2015،ص42.

كما تتصف بأنها **بيئة شاملة ومتكاملة**، لأنها تضم مختلف الجوانب التي تنظم حياة الإنسان، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو تعليمية أو إعلامية. فكل هذه العناصر لا تعمل بشكل منفصل، بل ترتبط فيما بينها بعلاقات ترابط وتأثير متبادل، بحيث يؤثر أي تغيير في أحد هذه الجوانب على باقي الجوانب الأخرى، مما يجعل البيئة الاجتماعية نظامًا كليًا متكاملاً.

ومن خصائصها أيضًا أنها **بيئة مكتسبة وليست فطرية**، إذ لا يولد الإنسان وهو يحمل قيم مجتمعه أو عاداته أو ثقافته، بل يكتسبها تدريجيًا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ داخل الأسرة وتمتد إلى المدرسة، ووسائل الإعلام، والجماعات المكتبية، والمؤسسات الدينية والثقافية. وبالتالي فإن البيئة الاجتماعية هي نتاج تعلم اجتماعي مستمر يتشكل عبر الزمن.

وتتميز كذلك بأنها **بيئة متغيرة وديناميكية**، فهي لا تبقى على حال واحد، بل تتطور باستمرار نتيجة التغيرات التي تطرأ على المجتمع، مثل التطور التكنولوجي، والتحولات الاقتصادية، والتغيرات السياسية، والانفتاح الثقافي. هذه التحولات تؤدي إلى تغير أنماط الحياة والقيم والعلاقات الاجتماعية، مما يجعل البيئة الاجتماعية في حالة حركة دائمة وتجدد مستمر.

كما تُعد البيئة الاجتماعية **بيئة تنظيمية معيارية**، لأنها تقوم على مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. وتشمل هذه القواعد النظم القانونية، والأعراف، والتقاليد، والقيم، التي تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض اجتماعيًا، مما يساعد على تحقيق النظام والاستقرار والتوازن داخل المجتمع ويمنع الفوضى والتنازع غير المنظم.

ومن الخصائص المهمة أيضًا أنها **بيئة تأثير وتأثر متبادل**، أي أن العلاقة بين الإنسان والبيئة الاجتماعية علاقة تبادلية، حيث يتأثر الفرد بالظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة به، وفي الوقت نفسه يساهم في تغييرها من خلال سلوكه وأفكاره وممارساته. فالفرد ليس عنصرًا سلبيًا داخل المجتمع، بل هو فاعل اجتماعي يشارك في بناء وتطوير بيئته الاجتماعية.

وتتميز البيئة الاجتماعية كذلك بأنها **بيئة متعددة المستويات والبنى**، إذ تتكون من مستويات متدرجة تبدأ من الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع، ثم جماعات الأقران، ثم المؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية والسياسية، وصولًا إلى المجتمع ككل. وكل مستوى من هذه المستويات يؤدي وظيفة معينة ويساهم في تشكيل البناء الاجتماعي العام.

كما أنها **بيئة تاريخية تراكمية**، بمعنى أنها لا تتشكل في لحظة واحدة، بل هي نتاج تراكم تاريخي طويل من الخبرات والتجارب الإنسانية، حيث تنتقل القيم والعادات والمعارف من جيل إلى آخر، مع إمكانية تعديلها وتطويرها بما يتناسب مع ظروف كل مرحلة زمنية.

وأخيرًا، فإن البيئة الاجتماعية **مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالبيئة الطبيعية والثقافية**، إذ لا يمكن فصلها عن المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، كما لا يمكن عزلها عن الإنتاج الثقافي والمعرفي للمجتمع. فهي في حالة تفاعل مستمر مع البيئة الطبيعية من جهة، ومع الثقافة الإنسانية من جهة أخرى، مما يجعلها نظامًا مفتوحًا يؤثر ويتأثر بكافة العناصر المحيطة به[1].

المطلب الثالث: مكونات البيئة الاجتماعية

تتكوّن البيئة الاجتماعية من مجموعة من العناصر والبنى التي تتداخل فيما بينها لتشكّل الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان، ويُمارس فيه مختلف أنشطته اليومية. هذه المكونات ليست منفصلة، بل مترابطة ومتفاعلة، بحيث يؤثر كل عنصر فيها ويتأثر بالعناصر الأخرى، مما يجعل المجتمع نظامًا متكاملاً. ويمكن تقسيم مكونات البيئة الاجتماعية إلى ما يلي[2]:

أولًا: الأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع

تُعد الأسرة أول مكوّن من مكونات البيئة الاجتماعية وأهمها، فهي الخلية الأساسية التي ينشأ فيها الفرد ويتلقى من خلالها أولى خبراته الاجتماعية. وتلعب الأسرة دورًا محوريًا في تشكيل شخصية الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ الطفولة المبكرة، حيث يتعلم الطفل اللغة، والقيم، والعادات، وأنماط السلوك المقبولة داخل المجتمع.

كما تُسهم الأسرة في غرس مبادئ الانتماء والتعاون والاحترام، وتُعد المصدر الأول للأمن العاطفي والاستقرار النفسي. ومن خلال العلاقات الأسرية يتكوّن لدى الفرد تصور أولي عن المجتمع، مما يجعلها الأساس الذي تُبنى عليه بقية العلاقات الاجتماعية لاحقًا[3].

[1] المكان نفسه،ص43.
[2] عصام عباس بابكر كرار، مكونات البيئة و تقسيماتها ،الجغرافيا الحيوية و الايكولوجية 2022ص44.
[3] المكان نفسه، ص45.

ثانيًا: المؤسسات التربوية والتعليمية

تأتي المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها المدرسة والجامعة، كأحد أهم مكونات البيئة الاجتماعية، إذ تُعتبر امتدادًا لدور الأسرة ولكن بشكل منظم ورسمي. فهذه المؤسسات لا تقتصر على نقل المعرفة فقط، بل تؤدي وظيفة اجتماعية وثقافية مهمة تتمثل في إعداد الفرد للحياة الاجتماعية والمهنية.

وتعمل المدرسة على تعزيز قيم الانضباط، والعمل الجماعي، والمواطنة، كما تساهم في دمج الأفراد داخل المجتمع عبر التنشئة الاجتماعية الثانوية. إضافة إلى ذلك، فهي تُعد وسيلة لإعادة إنتاج الثقافة ونقلها من جيل إلى آخر مع تطويرها بما يتناسب مع متطلبات العصر[1].

ثالثًا: المؤسسات الدينية

تلعب المؤسسات الدينية دورًا أساسيًا في بناء البيئة الاجتماعية، إذ تُسهم في توجيه سلوك الأفراد من خلال القيم الروحية والأخلاقية. فالدين يُعتبر مصدرًا مهمًا للضبط الاجتماعي، لأنه يحدد ما هو صحيح وما هو خاطئ، ويعزز السلوك الإيجابي داخل المجتمع.

كما تُساعد المؤسسات الدينية في نشر قيم التسامح والتكافل والتعاون، وتقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد. وهي بذلك تساهم في تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، والحد من مظاهر الانحراف والتفكك الاجتماعي[2].

رابعًا: المؤسسات الاقتصادية

تشكل المؤسسات الاقتصادية جزءًا مهمًا من البيئة الاجتماعية، لأنها ترتبط بشكل مباشر بحياة الأفراد اليومية. وتشمل هذه المؤسسات مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، إضافة إلى المؤسسات المالية والتجارية والصناعية.

وتؤثر هذه المؤسسات في البنية الاجتماعية من خلال تحديد مستوى المعيشة، وتوزيع الدخل، وخلق فرص العمل. كما أن الفوارق الاقتصادية بين الأفراد تؤدي إلى تشكيل طبقات اجتماعية مختلفة، مما ينعكس على طبيعة العلاقات داخل المجتمع[3].

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه، ص45-46.
[3] المكان نفسه.

خامسًا: المؤسسات السياسية والإدارية

تُعد المؤسسات السياسية والإدارية من الركائز الأساسية للبيئة الاجتماعية، لأنها تنظم حياة المجتمع من خلال القوانين والتشريعات. وتشمل هذه المؤسسات الدولة، والحكومة، والإدارات المحلية، والأجهزة الأمنية والقضائية.

وتتمثل وظيفتها الأساسية في تحقيق الأمن والاستقرار، وضمان تطبيق القانون، وتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. كما تساهم في وضع السياسات العامة التي توجه مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية[1].

سادسًا: وسائل الإعلام والاتصال

تُعتبر وسائل الإعلام والاتصال من المكونات الحديثة والمهمة للبيئة الاجتماعية، نظرًا لدورها الكبير في تشكيل الوعي الاجتماعي والثقافي. فهي تشمل التلفزيون، والإذاعة، والصحف، والإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي.

وتعمل هذه الوسائل على نقل المعلومات والأخبار، وتشكيل الرأي العام، والتأثير في اتجاهات وسلوك الأفراد. كما تُسهم في نشر القيم والمعارف، وقد أصبحت اليوم قوة مؤثرة في بناء الثقافة الاجتماعية وتوجيه المجتمع[2].

سابعًا: الثقافة والقيم الاجتماعية

تُعد الثقافة من أهم مكونات البيئة الاجتماعية غير المادية، وهي تشمل مجموعة القيم، والعادات، والتقاليد، واللغة، والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

وتعمل الثقافة على تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال توحيد سلوك الأفراد داخل إطار مشترك من القيم. كما أنها تُعد عنصرًا أساسيًا في تشكيل الهوية الاجتماعية للمجتمع، وتساعد على نقل الخبرات والتجارب عبر الأجيال[3].

[1] المكان نفسه، ص46-47.
[2] المكان نفسه، ص47.
[3] المكان نفسه.

ثامنًا: الجماعات المحلية والحي السكني

تمثل الجماعات المحلية، مثل الحي السكني، مكوّنًا مهمًا من مكونات البيئة الاجتماعية، حيث يتم من خلاله بناء علاقات مباشرة بين الأفراد. وتشمل هذه العلاقات الجوار، والتعاون، والتكافل الاجتماعي.

وتُساهم هذه الجماعات في تعزيز الروابط الاجتماعية اليومية، وتوفير بيئة للتفاعل المباشر بين الأفراد، مما ي ساعد على تقوية الإحساس بالانتماء للمجتمع المحلي[1].

تاسعًا: المؤسسات الثقافية والترفيهية

تشمل المؤسسات الثقافية والترفيهية مثل المكتبات، ودور الشباب، والمراكز الثقافية، والنوادي الرياضية. وتلعب هذه المؤسسات دورًا مهمًا في تنمية الجوانب الفكرية والثقافية والترفيهية للأفراد.

كما تُوفر هذه المؤسسات فضاءات للتعلم غير الرسمي، وتنمية المواهب، وتعزيز التواصل الاجتماعي، مما يساهم في بناء شخصية متوازنة للفرد داخل المجتمع[2].

المطلب الرابع: وظائف البئية الاجتماعية

تُعدّ البيئة الاجتماعية الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل من خلاله مع غيره، وهي تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية التي تضمن استقرار المجتمع واستمراريته وتنظيم العلاقات داخله. ويمكن تقسيم وظائف البيئة الاجتماعية إلى عدة فروع رئيسية، وكل فرع له دور محوري في بناء المجتمع.

الفرع الأول: الوظيفة التربوية (التنشئة الاجتماعية)

بعد التطرق إلى مفهوم الضبط الاجتماعي وآلياته في تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، يتبين أن هذه الآليات لا تقتصر على الجانب الرقابي فحسب، بل تمتد لتشمل وظائف أساسية تسهم في تكوين شخصية الفرد منذ المراحل الأولى لنموه. وتُعد الوظيفة التربوية أو التنشئة الاجتماعية من أبرز هذه الوظائف، حيث تلعب دوراً محورياً في غرس القيم والمعايير الاجتماعية ونقلها من جيل إلى آخر، مما يجعل من الضروري البدء بتعريفها وبيان مفهومها.

[1] المكان نفسه، ص47-48.
[2] المكان نفسه، ص48.

1- تعريف الوظيفة التربوية

الوظيفة التربوية أو التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعايير والعادات والتقاليد من جيل إلى آخر، بحيث يتعلم الفرد كيف يعيش داخل المجتمع ويتكيف مع قواعده. وتتم هذه العملية عبر مؤسسات متعددة مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام[1].

2- أهمية الوظيفة التربوية

تكتسي هذه الوظيفة أهمية كبيرة لأنها:

- تساعد الفرد على الاندماج داخل المجتمع بشكل سليم .
- تنقل الثقافة الاجتماعية من جيل إلى آخر وتحافظ على استمراريتها .
- تساهم في بناء شخصية متوازنة للفرد .
- تقلل من السلوكيات المنحرفة من خلال غرس القيم الإيجابية[2] .

3- خصائص الوظيفة التربوية

- عملية مستمرة تبدأ من الطفولة وتستمر مدى الحياة .
- عملية اجتماعية تشترك فيها عدة مؤسسات (الأسرة، المدرسة، المجتمع) .
- تختلف من مجتمع لآخر حسب الثقافة والقيم السائدة .
- مرنة قابلة للتغير مع تطور المجتمع[3] .

الفرع الثاني: الضبط الاجتماعي

بعد التطرق إلى أثر وسائل الإعلام في السلوك الإجرامي ودورها في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات، يتضح أن الفرد لا يخضع فقط لتأثير هذه الوسائل، بل يتأثر أيضاً بمجموعة من الآليات التي ينظم بها المجتمع سلوك أفراده ويضمن توافقهم مع القيم والمعايير السائدة. وفي هذا الإطار، يبرز مفهوم الضبط الاجتماعي باعتباره أحد أهم

[1] صالح محمد علي أبو جادو ، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1998، ص25.
[2] المكان نفسه، ص26.
[3] المكان نفسه ، ص27.

الآليات التي تحافظ على استقرار المجتمع وتحد من مظاهر الانحراف، مما يستدعي التطرق إلى تعريفه وبيان أهميته.

1- تعريف الضبط الاجتماعي

يُعرَّف الضبط الاجتماعي عند جوزيف روك (J. Roucek) بأنه:

»مفهوم شامل يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمتثلون لممارسات وقيم الحياة داخل الجماعات، وعلى إقناعهم بالامتثال وإجبارهم عليه«[1].

كما يرى بريديمير وستيفنسن (Predemier & Stephenson) أن الضبط الاجتماعي هو:

»مجموع الآليات المتمثلة في الأساليب التي تتمكن من تنظيم وترتيب الأشياء، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى ولو بدأ في الانطلاق«.[2]

ويُعرّف أيضًا بأنه:

»جملة الموارد المادية والرمزية التي يملكها مجتمع معين لتأمين التوافق بين سلوك الأعضاء والأحكام والقواعد المتعارف عليها في المجتمع، والتي يُكافأ عليها الممتثلون ويُعاقب عليها المتمردون«.[3]

ومن خلال هذه التعريفات يتضح أن مفهوم الضبط الاجتماعي يختلف من عالم لآخر، وذلك بسبب اتساع المفهوم وتشعب مجالاته؛ فهناك من يركز على الامتثال الاجتماعي، وهناك من يركز على القوة والإيديولوجيا.

الضبط الاجتماعي هو مجموع القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده، من خلال القواعد والمعايير والآليات المختلفة، بهدف توجيه سلوكهم وضبطه، وضمان استقرار البناء الاجتماعي ومكافحة الانحراف، عبر ترسيخ القيم والقواعد المقبولة اجتماعياً.[4]

---

[1] محمود أبو زيد، *الشائعات والضبط الاجتماعي*، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص 18.

[2] المكان نفسه، ص19.

[3] Janowitz, Morris، *On Social Organization*، The University of Chicago Press، 1991، p. 30.

[4] أسعد سليم شطارة، *النظم الاجتماعية: تصور لعلم أفضل*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995، ص 13.

2- أهمية الضبط الاجتماعي وتطوره

يُعدّ الضبط الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، حيث أكد ابن خلدون أن الإنسان «مدني بطبعه»، وأن الاجتماع الإنساني لا يمكن أن يستمر دون وجود وازع يضبط سلوك الأفراد ويمنع العدوان بينهم.[1]

كما اهتم مونتسكيو (Montesquieu) في كتابه *روح القوانين* بالعلاقة بين القانون والضبط الاجتماعي، مؤكدًا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي تتناسب مع بيئته الاجتماعية والطبيعية، وأن هذه القوانين تُنتج ما يسمى بروح المجتمع التي توجه سلوك الأفراد[2].

وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم مع العالم الأمريكي إدوارد روس (Edward Ross) الذي أكد على أهمية الضبط الاجتماعي في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره. كما تطورت الدراسات الحديثة لتربط بين الضبط الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والمعايير والقيم الاجتماعية.

وأصبح الضبط الاجتماعي يُنظر إليه في علم الاجتماع الحديث على أنه جزء أساسي من التنظيم الاجتماعي، باعتبار أن التنظيم نفسه يقوم على قواعد تضبط السلوك الاجتماعي وتمنع الفوضى

الفرع الثالث: الوظيفة الاقتصادية

1- تعريف الوظيفة الاقتصادية

هي الدور الذي تقوم به البيئة الاجتماعية في تنظيم إنتاج وتوزيع واستهلاك الموارد داخل المجتمع، بما يضمن تلبية حاجات الأفراد وتحقيق التنمية[3].

2- أهمية الوظيفة الاقتصادية

- توفير حاجات الأفراد الأساسية (غذاء، سكن، ملابس) .
- خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة .
- دعم الاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل الفقر .

[1] عدلي السمري، *الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي*، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 131.
[2] عزت حجازي، *مفهوم الضبط الاجتماعي*، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الطبعة الأولى، 1964، ص102.
[3] إبراهيم عثمان ، مقدمة في علم الاجتماع ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، 1999، ص185.

- المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة[1] .

3- خصائص الوظيفة الاقتصادية

- ترتبط بالموارد الطبيعية والبشرية .
- تتأثر بالسياسات الاقتصادية للدولة .
- تعتمد على التعاون بين الأفراد والمؤسسات .
- تتغير حسب مستوى التطور الاقتصادي للمجتمع[2] .

الفرع الرابع: الوظيفة الثقافية

1- تعريف الوظيفة الثقافية

هي الدور الذي تقوم به البيئة الاجتماعية في إنتاج ونقل وتطوير الثقافة بما فيها من قيم، معتقدات، لغات، فنون، وعادات[3].

2- أهمية الوظيفة الثقافية

- الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع .
- تعزيز الانتماء والولاء الاجتماعي .
- نشر المعرفة والتوعية داخل المجتمع .
- دعم الإبداع والتطور الفكري[4] .

3- خصائص الوظيفة الثقافية

- متجددة وقابلة للتطور عبر الزمن .
- تختلف من مجتمع إلى آخر .
- تنتقل عبر وسائل متعددة مثل التعليم والإعلام .

---

[1] المكان نفسه ، ص186.
[2] إ المكان نفسه ، ، ص186-187.
[3] المكان نفسه ، ص187.
[4] المكان نفسه .

- تتأثر بالتفاعل بين الثقافات المختلفة[1].

المبحث الثاني: ماهية السلوك الاجرامي و الجريمة

ينتقل بنا هذا المبحث الى قلب الظاهرة الاجتماعية عبر تشريح طبيعة السلوك البشري المنحرف ومفهوم الجريمة ، حيث نسلط الضوء على ماهية هذا السلوك من منظور تكاملي يربط بين الدوافع الذاتية و الاثار الموضوعية .

المطلب الأول : تعريف الجريمة و المجرم

يستجوب الغوص في دراسة الظاهرة الاجرامية تحديدا دقيقا لاطرافها الأساسيين ، وهو ما نخصصه في هذا المطلب

الفرع الأول : تعريف الجريمة

أولا:الجريمة من المنظور القانوني

تُعرّف الجريمة من المنظور القانوني بأنها ذلك الفعل الذي يعاقب عليه القانون، وبمعنى آخر هي كل فعل أو امتناع نصّ القانون على تجريمه ورتّب عليه عقوبة جزائية عند ارتكابه[2].

ويعرّف الفقيه الإيطالي «فرنسوا كارارا» الجريمة بأنها العمل الخارجي الذي يأتي به الإنسان مخالفًا لقانون ينص على عقابه[3].

والجرائم من هذا المنظور ليست على درجة واحدة من الجسامة؛ فمنها ما هو شديد الجسامة، ومنها ما هو متوسط، ومنها ما هو خفيف الجسامة. ويُطلق على هذا التصنيف: الجنايات، الجنح، والمخالفات؛ حيث تُعد الجناية أشد جسامة، تليها الجنح، ثم المخالفات وهي الأقل جسامة.

ثانيا:الجريمة من المنظور السيكولوجي

ينظر علماء النفس إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معادٍ للمجتمع (Anti-social behaviour)، وهو شكل من أشكال السلوك الشاذ أو غير السوي، ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف

[1] غدقة شريفة ،الجريمة كحلّ للصراعات النفسية أم كأسلوب من أساليب التوافق الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (7)، الجزء (2)، جيجل، جامعة سطيف 2، الجزائر،2017، ص 861.

[2] سامية حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2005، ص 64.

[3] عبد الله سليمان،شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الأول: الجريمة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 25.

كثيراً عن الشخص المريض، ومن ثم فإن السلوك الإجرامي يُعد نوعًا من السلوك المنحرف الذي يحتاج إلى علاج ورعاية كما تُعالج الأمراض العقلية[1].

ويرى هذا الاتجاه أن كل فعل إجرامي هو انعكاس لصراعات نفسية داخلية تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة.

وقد أشار «بِرت «(Burt) إلى أن التصرفات الإجرامية ما هي إلا تفريغ للدوافع الغريزية بشكل حر دون وجود عوائق، ويمكن تفسير أنواع الانحراف المختلفة مثل السرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم الجنسية على أنها تعبيرات عن غرائز معينة[2].

أما «ألكسندر «(Alexander) فيرى أن السلوك الإجرامي هو نتيجة اضطراب في قوى الشخصية الثلاث: الهو(Id) ، والأنا(Ego) ، والأنا الأعلى(Superego) ، في عملية التكيف مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع[3].

ويرى «أدلر «(Adler) أن الجريمة تنشأ نتيجة الصراع بين غريزة الذات (نزعة التفوق) والشعور الاجتماعي لدى الفرد[4].

ثالثا:الجريمة من المنظور السوسيولوجي

كل الأفعال التي يترتب عليها إخلال بالنظام السائد في الجماعة، أو إضرار بمصالح وحقوق أفرادها، أو المساس بالقيم التي ارتضاها الناس لتنظيم علاقاتهم المختلفة، تُعد أفعالًا إجرامية من المنظور الاجتماعي[5].

وتُعد الظاهرة الإجرامية ظاهرة اجتماعية قد ترجع إلى عوامل تتعلق بتكوين الفرد أو بظروف المجتمع، وفي كلتا الحالتين تؤدي إلى اضطراب في العلاقات الاجتماعية. وقد تباينت آراء الفقهاء حول المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية؛ فبعضهم يربطها بالأخلاق، وبعضهم الآخر يربطها بالقيم الاجتماعية.

الاتجاه الأول يربط بين الجريمة والقواعد الأخلاقية، حيث يعتبر الجريمة كل فعل يتعارض مع المبادئ الأخلاقية. غير أن أنصار هذا الاتجاه انقسموا إلى فريقين[6]:

- فريق يعتبر العلاقة بين الجريمة والأخلاق محصورة في مخالفة بعض القواعد الأخلاقية دون غيرها .

[1] المكان نفسه، ص26.
[2] عايد الوريكات،نظرية الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمّان، الأردن، (2004)، ص 65.
[3] نذير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، (1993)، ص 85.
[4] المكان نفسه.
[5] حيدر عبد الرزاق كمونة، العلاقة بين ظاهرة التمدن والجريمة، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (1997)، ص 26.
[6] المكان نفسه، ص26.

- وفريق يرى أن الجريمة تشمل مخالفة جميع القواعد الأخلاقية دون تمييز .

ومن أبرز ممثلي الاتجاه الأول الفقيه الإيطالي «غاروفالو«(Garofalo) ، الذي يرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يُعد جريمة في المجتمعات المتحضرة كافة، ويُعتبر كذلك عبر العصور بسبب تعارضه مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة. ويطلق على هذا النوع اسم «الجريمة الطبيعية»، ومن أمثلتها القتل والسرقة[1].

أما الاتجاه الثاني فيربط الجريمة بمخالفة جميع القواعد الأخلاقية دون استثناء.

في حين يقوم الاتجاه الثاني في التعريف الاجتماعي للجريمة على ربطها بالقيم الاجتماعية، حيث يرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم الأساسية التي تحفظ بقاء المجتمع واستقراره.

رابعا:التعريف الإجرائي للجريمة

للجريمة معنيان: أحدهما قانوني والآخر اجتماعي؛ فالمعنى القانوني يقصد به ارتكاب فعل يجرّمه القانون ويعاقب عليه، أما المعنى الاجتماعي فيتمثل في ارتكاب فعل يؤدي إلى انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع ويعتبرها أساسًا لتنظيم العلاقات بين أفراده.

وهناك تعريفات أخرى للجريمة وهي كالتالي:

الجريمة في مفهومها القانوني فهي: كل فعل أو امتناع يُعاقب عليه قانون العقوبات.[2]

أما الجريمة في مفهومها الاجتماعي فقد عرّفها البعض بأنها عدوان على شعور أخلاقي متوسط يسود في مختلف العصور والبلاد .[3]

وذهب بعض الفقهاء إلى أنها سلوك يتعارض مع قواعد العيش المشترك والتعاون بين الأفراد الذين يقوم عليهم المجتمع، ويكون جوهرها سلوكًا يهدد بقاء المجتمع واستقراره في فترة زمنية معينة.[4]

وقد عرّفتها الشريعة الإسلامية بأنها: محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بعقوبة حدّ أو تعزير.[5]

[1] المكان نفسه ، ص30.
[2] محمد جبر الألفي، ماهية الجريمة الجنائية، طبعة 2016، ص 23.
[3] أسامة عطية محمد عبد العال، أصول علمي الإجرام والعقاب، 2015، ص 45.
[4] المكان نفسه، ص46.
[5] رمسيس بهنام، *النظرية العامة للقانون الجنائي*، 1971، ص 52.

الفرع الثاني : تعريف المجرم

إن المجرم قبل أن يكون شخصًا خاضعًا لقواعد المسؤولية الجنائية في قانون العقوبات، فهو إنسان خارج على نظام العلاقات الاجتماعية، أي خارج عن قواعدها في الضبط الاجتماعي بما يأتيه من سلوك إجرامي .[1]

فالمجرم من وجهة النظر الاجتماعية هو ذلك الشخص الذي يأتي سلوكًا يجرّمه المجتمع، ويشير «ساذرلاند «(Sutherland) إلى أن السلوك الإجرامي هو نتاج البيئة أكثر من كونه ناتجًا عن التكوين الفردي[2].

ومن ثم، فإن المذنبين ببساطة هم أشخاص ذو نمط مشترك من السلوك غير السوي المسؤول عن الانحراف داخل الجماعة الأولية التي يرتبطون بها، فالأشخاص يصبحون كذلك بسبب اتصالهم بأنماط إجرامية، وغالبًا ما يكون هؤلاء الأشخاص غير خاضعين للقانون بل ينتهكونه.

كما قدّم «برجس «(Burgess) تعريفًا اجتماعيًا للمجرم مفاده أن المجرم هو الشخص الذي يعتبر نفسه مجرمًا، ويعتبره المجتمع كذلك.

وفي دراسة قام بها «مارشال كلينارد «(Marshall Clinard) حول التحضر والجريمة، توصل إلى أن التباين الذي يسود المجتمع الحضري ووجود ثقافة إجرامية يؤديان إلى إنتاج نمط إجرامي له سمات محددة، وهي: معرفة المجرم بالوسائل والفنون الإجرامية، استخدام المصطلحات الإجرامية، وأن يكون له تاريخ حافل بالإجرام[3].

وقد أكد «كلينارد «(Clinard) أن هذه السمات يجب أن تتوفر في الشخص حتى يُعد مجرمًا من وجهة النظر الاجتماعية[4]

المطلب الثاني: تعريف السلوك الاجرامي وخصائصه

يتناول هذا المطلب بالدراسةو التحليل الظهر الخارجي للجريمة و المتمثل في السلوك البشري المنحرف،حيث نسعى الى ضبط و تحديد المفهوم العلمي لهذا السلوك مع استعراض ابرز السمات و الخصائص التي تميزه و تكشف عن خطورته.

[1] المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية (J.P.D): إحصاءات حول الجريمة، الجزائر العاصمة، (2008).
[2] علي مانع،جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، (2002)، ص 47.
[3] جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف: الحدود والمعالجة، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، (1999)، ص 65
[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي، المركز الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، مصر، دون سنة، ص 61.

الفرع الأول: تعريف السلوك الاجرامي

يعرّف القاموس المحيط السلوك الإجرامي بأنه مصدر «جرم»، أي أذنب، وهو مجرم وجريمة وجرائم، والفعل المرتكب أو المتروك يُعد جريمة، والجمع جرائم .[1]

السلوك الإجرامي هو أي سلوك مضاد للمجتمع وموجّه ضد المصلحة العامة، أو هو شكل من أشكال مخالفة المعايير الأخلاقية التي يرتضيها مجتمع معيّن ويعاقب عليها القانون[2].

كما يمكن تعريف السلوك الإجرامي بأنه سلوك مضاد للمجتمع، وبالتالي فإن السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج، كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية .[3]

وعُرّف أيضًا بأنه ذلك النشاط الخارجي المكوّن للجريمة، والذي يكون سببًا في إحداث النتيجة الضارة، سواء كان ضرره عامًا يمسّ كيان المجتمع، أو خاصًا يقتصر أثره على المجني عليه، سواء قصد الجاني إحداث النتيجة أو وقعت عرضًا .[4]

فالسلوك الإجرامي إما أن يكون ظاهرة اجتماعية نسبية متغيرة قابلة للتعديل والتبديل، إذ إن السلوك من خصائصه أنه قابل للتعديل والتغير والتكيف والتطور وفقًا لما يتعرض له الفرد من مؤثرات خارجية أو ما يترتب على هذا السلوك من آثار

ويعرف أيضا على أنه سلوك منافٍ للقواعد الأخلاقية، وينتهك فيه صاحبه القوانين المعروفة، ويتصرف بطريقة سلبية مخالفة للقواعد والمبادئ السائدة في المجتمع، ويتضمن هذا السلوك أفعالاً تسبب الضرر للمجتمع، لذلك تُفرض القوانين لمعاقبة مرتكبيه لمنعه وردع صاحبه، أما صاحب هذا السلوك فهو مجرم يفعل أفعالاً جنائية وعن سبق الإصرار والترصد، كما يُشير هذا المفهوم إلى كل ما يصدر عن المجرم من تصرفات سلبية في لحظة معينة، وقد يكون على شكل جنحة أو جريمة منظمة أو انحراف أو شذوذ، بحيث يكون هذا السلوك ضد المصلحة العامة للمجتمع ومضاداً له، وفي هذا المقال سنبين مفهوم السلوك الإجرامي و المعنيين بالسلوك الإجرامي.[5]

[1] غدقة شريفة، الجريمة كحلّ للصراعات النفسية أم كأسلوب من أساليب التوافق الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (7)، الجزء (2)، جيجل، جامعة سطيف 2، الجزائر،2017، ص 861.

[2] المكان نفسه، ص862.

[3] محمد رمضان ، علم النفس الجنائي، الطبعة الأولى،1998، ص 263.

[4] الساعاتي سامية ، الجريمة والمجتمع والبحوث في علم النفس الجنائي، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1983،ص 154.

[5] اسحاق ابراهيم منصور ،موجز في علم الاجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية.1991،ص98.

الفرع الثاني: خصائص السلوك الاجرامي

هناك سبع خصائص يجب توافرها للحكم على السلوك بأنه سلوك إجرامي، وهي[1]:

1- **الضرر:**

السلوك الإجرامي يؤدي إلى إحداث ضرر بالمصالح الفردية أو الاجتماعية أو كليهما، وهذا ما يُعد الركن المادي للجريمة.

2- **التحريم:**

يجب أن يكون السلوك الإجرامي محرمًا قانونًا ومنصوصًا عليه في قانون العقوبات.

3- **الإكراه:**

لابد من وجود إكراه يؤدي إلى وقوع الضرر، سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا، عمدًا أو غير عمدي.

4- **توافر القصد الجنائي:**

يشترط أن يتوافر الوعي والإدراك التام لدى الجاني، حتى يمكن مساءلته عن فعله، سواء كان الفاعل بالغًا أو قاصرًا أو حتى في بعض الحالات الخاصة.

5- **التوافق بين التصرف والقصد الجنائي:**

أي ضرورة انسجام الفعل المرتكب مع النية الإجرامية لدى الجاني.

6- **توافر العلاقة السببية:**

لا يُسأل الجاني عن النتيجة إلا إذا كانت هناك علاقة سببية بين الفعل والنتيجة، بحيث تكون النتيجة الإجرامية قد ترتبت مباشرة عن سلوكه.

7- **مبدأ الشرعية الجنائية:**

ويعني أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، أي ضرورة وجود نص قانوني يجرّم الفعل ويحدد العقوبة المقررة له.

[1] عدنان الدوري، أساليب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط 3، الكويت، ذات السلاسل.،1994،ص25.

الفرع الثالث: عوامل انتشار السلوك الاجرامي في المجتمع

هناك عدة عوامل تساعد علي انتشار الجريمة في المجتمع ومن هذه العوامل:[1]

- ضعف الوازع الديني للفرد، والتفكير فقط بإشباع الأنا التي تطالب الكثير من أجلها
- الاستخفاف بالحدود والعقوبات والقوانين الموضوعة للحد من انتشار الجريمة في المجتمع
- التنشئة الأسرية غير السليمة، وتنشئة الطفل ضمن نطاق عنف وتفكك أسري
- القدوات السيئة للناشئة والذين يعيشون في محيطه، والافتخار بارتكاب الجرائم كأنه عمل كبير
- عدم الوعي بالأخلاق الفردية والمجتمعية والمعاملات المتفق عليها في المجتمع
- يسهم انتشار الجهل والأمية بشكل كبير في انتشار الجريمة في المجتمع

المطلب الثالث: دوافع و أسباب السلوك الاجرامي

يُعدّ السلوك الإجرامي في علم النفس من الموضوعات المعقدة التي ما تزال محل جدل علمي بين مختلف المدارس النفسية، إذ لا يوجد اتفاق تام حول تفسير واحد شامل له. فبعض الاتجاهات، مثل المدرسة التحليلية، ترى أن الطبيعة النفسية للإنسان وما تحمله من صراعات داخلية قد تدفعه نحو السلوك العدواني والإجرامي. في حين ترى مدارس أخرى أن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من خلال البيئة والتنشئة الاجتماعية. وهناك اتجاه ثالث يرى أن بعض الأفراد قد تكون لديهم استعدادات فطرية أو بيولوجية تجعلهم أكثر قابلية للانحراف.

ومع ذلك، يمكن تحديد مجموعة من الدوافع والعوامل النفسية والاجتماعية التي تُسهم بشكل كبير في تفسير السلوك الإجرامي، والتي يمكن تفصيلها كما يلي[2]:

أولاً: الدفاع عن النفس

يُعتبر الدفاع عن النفس من أهم الدوافع التي قد تؤدي إلى سلوك عدواني قد يتطور إلى سلوك إجرامي. ففي حالات التهديد أو الخطر، يلجأ الفرد إلى ردود فعل غريزية ناتجة عن غريزة البقاء، مما قد يدفعه إلى استخدام العنف لحماية نفسه.

[1] السيد رمضان ، الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث،1985،ص87.
[2] العمق: "دوافع وأسباب السلوك الإجرامي"، متاح على) https://al3omk.com/1065558.html :تاريخ الاطلاع: 23-01-2026.

وتختلف درجة هذا السلوك باختلاف طبيعة التهديد وشدته، وكذلك حسب الحالة النفسية للفرد ومدى إدراكه للخطر. وقد يتحول هذا الدفاع في بعض الحالات إلى أفعال مفرطة تتجاوز حدود الدفاع المشروع، فتأخذ طابعًا إجراميًا.

ثانيًا: الدوافع المادية والاقتصادية

تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز الأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي، حيث إن الحاجة أو الطمع قد يدفعان الفرد إلى ارتكاب أفعال مخالفة للقانون.

فمثلًا:

- السرقة قد تنتج عن الحاجة إلى المال أو سوء الوضع المعيشي .
- التزوير والاحتيال قد يكونان بهدف تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة .
- الرشوة قد تنشأ من الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي بطرق غير قانونية .
- وحتى بعض جرائم العنف قد يكون وراءها دافع اقتصادي مباشر أو غير مباشر .

وبالتالي، فإن العامل الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في تفسير العديد من أنماط السلوك الإجرامي، سواء المرتبطة بالحاجة أو الجشع والطمع[1].

ثالثًا: المحاكاة والتقليد

يُعتبر التقليد من العوامل غير المباشرة المؤثرة في تكوين السلوك الإجرامي، حيث يتعلم الفرد بعض أنماط السلوك من خلال ملاحظة الآخرين.

فالطفل الذي ينشأ في بيئة يسودها العنف الأسري يكون أكثر عرضة لاكتساب سلوك عدواني في المستقبل، كما أن التعرض المستمر لمشاهد العنف أو الانحراف في الواقع أو عبر وسائل الإعلام قد يؤدي إلى تطبيع هذا السلوك في ذهن الفرد.

كما أن التعرض للتنمر أو الظلم قد يدفع بعض الأفراد إلى تبني العنف كوسيلة للدفاع عن الذات أو لإثبات القوة.

[1] العمق: "دوافع وأسباب السلوك الإجرامي"، متاح على) https://al3omk.com/1065558.html :تاريخ الاطلاع: 23-01-2026.

رابعًا: إثبات الذات والتحدي

يسعى الإنسان بطبيعته إلى إثبات ذاته وتحقيق مكانته داخل المجتمع، من خلال النجاح أو التفوق أو السلطة. غير أن بعض الأفراد قد يفشلون في تحقيق هذه الأهداف بطرق مشروعة، فيلجؤون إلى السلوك العدواني أو الإجرامي كوسيلة بديلة لإثبات الذات.

وقد يتجلى ذلك في[1]:

- فرض السيطرة على الآخرين بالقوة .
- ارتكاب اعتداءات أو جرائم عنف لإثبات القوة .
- الدخول في صراعات قائمة على التحدي والندية .

وفي بعض الحالات، يتحول هذا الدافع إلى سلوك خطير مثل الاعتداء أو السرقة أو حتى الجرائم الجسيمة.

خامسًا: الخلافات الشخصية والاجتماعية

تُعد الخلافات اليومية بين الأفراد من الأسباب الشائعة التي قد تؤدي إلى سلوك إجرامي، خاصة عندما تتطور هذه الخلافات إلى مستوى العنف.

وقد تكون هذه الجرائم[2]:

- غير مقصودة وتحدث بشكل انفعالي .
- ناتجة عن شجارات فردية أو أسرية .
- مرتبطة بالدفاع عن الشرف أو الكرامة في بعض الثقافات .

وبالتالي فإن الانفعال الشديد وفقدان السيطرة على الغضب قد يحول نزاعًا بسيطًا إلى جريمة.

سادسًا: الاضطرابات النفسية والعقلية

تلعب الاضطرابات النفسية والعقلية دورًا مهمًا في بعض حالات السلوك الإجرامي، حيث قد يعاني الفرد من اضطرابات عصابية أو ذهانية تؤثر على إدراكه وسلوكه.

---

[1] المكان نفسه

[2] العمق: "دوافع وأسباب السلوك الإجرامي"، متاح على) https://al3omk.com/1065558.html :تاريخ الاطلاع: 23-01-2026.

وفي هذه الحالات:

- قد يفقد الشخص القدرة على التحكم في أفعاله .
- أو لا يكون مدركًا تمامًا لنتائج سلوكه .
- مما قد يؤدي إلى ارتكاب أفعال إجرامية دون وعي كامل .

ولهذا، فإن بعض الجرائم تُفسَّر طبيًا ونفسيًا في ضوء الحالة العقلية للفرد.

سابعًا: الشخصية العدوانية

توجد بعض الأنماط الشخصية التي تكون أكثر ميلًا للسلوك الإجرامي، نتيجة اضطرابات سلوكية أو نفسية مزمنة[1].

ومن أبرز هذه الشخصيات:

- الشخصية المعادية للمجتمع .(Antisocial Personality)
- الشخصية السيكوباتية .
- بعض سمات الشخصية الحدّية .

ويتميز أصحاب هذه الشخصيات بالاندفاع، ضعف الضمير الأخلاقي، وقلة التعاطف مع الآخرين، مما يجعلهم أكثر عرضة لارتكاب أفعال إجرامية بشكل متكرر.

المطلب الرابع: أنواع السلوك الاجرامي ونظرياته المفسرة

الفرع الأول : أنواع السلوك الاجرامي

السلوك الإجرامي هو الفعل الذي يصدر عن شخص ويعاقب عليه القانون، وهو سلوك مادي يخرجه الشخص إلى حيز الوجود ويُعدّ مجرَّمًا قانونًا، سواء كان الفعل إيجابيًا أو سلبيًا، فالجريمة لا تقوم إلا بسلوك صادر عن الإنسان.

[1] العمق: "دوافع وأسباب السلوك الإجرامي"، متاح على) https://al3omk.com/1065558.html :تاريخ الاطلاع: 23-01-2026.

أولاً: السلوك الإيجابي

الفعل الإيجابي هو الحركة العضوية الإرادية لجسم الإنسان، وينطوي هذا التعريف على عنصرين أساسيين: الحركة العضوية والصفة الإرادية.

أ/ الحركة العضوية

السلوك الإيجابي هو كيان مادي ملموس أو محسوس، يتمثل في الحركات التي تصدر عن أعضاء جسم الإنسان بقصد تحقيق نتائج مادية معينة.

وتكمن أهمية الحركة العضوية في كونها الأساس المادي لقيام الجريمة، إذ لا يمكن تصور قيام نتيجة إجرامية دون فعل مادي محسوس يمس الحقوق التي يحميها القانون.

ويترتب على ذلك أن مجرد التفكير أو التصميم على ارتكاب الجريمة لا يُعد سلوكًا إجراميًا، ما لم يتحول إلى حركة عضوية ظاهرة.

كما أن الحركة العضوية لا تقتصر على عضو معين، بل تشمل جميع أعضاء الجسم، مثل اليد أو اللسان، كما في جرائم القذف وشهادة الزور.[1]

ب/ الصفة الإرادية

يشترط في الحركة العضوية أن تكون صادرة عن إرادة حرة وواعية، إذ يجب أن تكون الإرادة هي مصدر الفعل ومحركه الأساسي.

ولا يُبحث في اتجاه الإرادة أو غايتها هنا، لأن ذلك يدخل ضمن الركن المعنوي للجريمة، كما لا يُبحث في مشروعية الفعل لأن ذلك يتعلق بالركن الشرعي[2].

1- الإرادة كمصدر للحركة العضوية

الإرادة قوة نفسية واعية، وبدونها لا تقوم الحركة العضوية المعتبرة قانونًا، وبالتالي فإن غياب الإرادة ينفي الصفة الإجرامية عن الفعل.

[1] وادي عماد الدين ،السلوك الاجرامي و الجريمة ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، 2011،ص45.
[2] المكان نفسه، ص46.

2- نطاق الصفة الإرادية

يشترط أن تشمل الإرادة جميع عناصر الحركة العضوية، بحيث تكون موجهة نحو غاية معينة.

وبناءً عليه، تُستبعد من نطاق السلوك الإجرامي الحركات غير الإرادية، ومنها:

- حركات تصدر عن فاقدي الوعي (الإغماء، الشلل المؤقت) .
- الحركات الناتجة عن الإكراه المادي الذي يفقد الشخص السيطرة الكاملة على جسده، مثل إجبار شخص على حمل سلاح أو دفعه لارتكاب فعل دون إرادته .

وفي هذه الحالات، لا يُسأل الشخص قانونًا لأن الفعل يُنسب إلى من استخدمه كأداة مادية للجريمة.

أما الإكراه المعنوي، فيؤثر على الإرادة لكنه لا ينفيها كليًا، بل قد يُؤثر على الركن المعنوي للجريمة فقط[1].

ثانيًا: السلوك السلبي (الامتناع)

يعرف السلوك السلبي بأنه الامتناع عن القيام بفعل يفرضه القانون في حالة معينة، سواء كان ذلك بالترك الكلي أو باتباع سلوك مغاير.

ويشترط لقيام السلوك السلبي ما يلي:[2]

1- الإحجام عن فعل إيجابي

لا يُعد الامتناع مجرد موقف سلبي، بل يجب أن يكون مرتبطًا بواجب قانوني محدد يفرض على الشخص القيام بفعل معين، فإذا امتنع عنه أصبح مسؤولا قانونًا.

مثال: امتناع القاضي عن الفصل في الدعوى يُعد إنكارًا للعدالة.

2- وجود واجب قانوني

لا يُعتبر الامتناع جريمة إلا إذا كان هناك التزام قانوني يفرض القيام بالفعل.

فمثلاً: امتناع المتهم عن الكلام أثناء التحقيق لا يُعد جريمة لغياب واجب قانوني يلزمه بذلك.

[1] المكان نفسه ،ص48.
[2] المكان نفسه ،ص49.

3- الصفة الإرادية للامتناع

يشترط أن يكون الامتناع إراديًا، أي أن يكون الشخص قادراً على القيام بالفعل لكنه اختار عدم القيام به بإرادته الحرة.

أما إذا كان الامتناع نتيجة إكراه مادي أو فقدان وعي، فلا يُعد امتناعًا قانونيًا.

ثالثًا: تصنيفات السلوك الإجرامي وشروطه

يُعد السلوك الإجرامي أساس قيام الجريمة في القانون الجنائي، ولا يُعتد به قانونًا إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط، أهمها توافر الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدي. كما يُصنَّف السلوك الإجرامي إلى سلوك عمدي وسلوك غير عمدي بحسب اتجاه إرادة الجاني وعلاقته بالفعل والنتيجة.

1- شروط قيام السلوك الإجرامي

1-1- القصد الجنائي (العمد)

القصد الجنائي هو الحالة النفسية التي يتجه فيها علم وإرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل المجرم وتحقيق نتيجته[1].

ويقوم القصد الجنائي على عنصرين أساسيين:

- **العلم :**أي إدراك الجاني لطبيعة فعله وكونه مخالفًا للقانون .
- **الإرادة :**أي اتجاه إرادة الجاني إلى تحقيق الفعل أو النتيجة الإجرامية .

وبالتالي، لا يكفي مجرد ارتكاب الفعل، بل يجب أن يكون الجاني عالمًا بما يفعل وقاصدًا لنتيجته.

1-2- الخطأ غير العمدي (الإهمال أو الرعونة)

قد يقع السلوك الإجرامي دون قصد جنائي، ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الاحتياط أو مخالفة القوانين والأنظمة[2].

ويتحقق الخطأ غير العمدي في حالات مثل:

- عدم الانتباه أو التهاون .

[1] محمد صبحي نجم، المدخل إلى علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص 33.
[2] سليمان عبد المنعم، أصول علم الإجرام القانوني، الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 45.

- الإهمال في اتخاذ الاحتياطات اللازمة .
- مخالفة القواعد المهنية أو القانونية .

وفي هذه الحالة، لا يقصد الجاني النتيجة الإجرامية، لكنه يتحمل المسؤولية بسبب تقصيره.

2- تصنيفات السلوك الإجرامي

2-1- السلوك الإجرامي العمدي

هو السلوك الذي يرتكبه الجاني عن علم وإرادة، مع اتجاه قصده إلى تحقيق نتيجة إجرامية معينة[1].

خصائص السلوك العمدي:

- توافر العلم الكامل بالفعل .
- توافر الإرادة الحرة .
- اتجاه القصد نحو النتيجة الإجرامية .

أمثلة:

- القتل العمد .
- السرقة .
- التزوير .
- الاعتداء المقصود على الأشخاص أو الأموال .

ويُعد هذا النوع من أخطر صور السلوك الإجرامي لأنه يقوم على نية إجرامية واضحة.

2-2- السلوك الإجرامي غير العمدي

هو السلوك الذي لا يتوافر فيه قصد إجرامي، وإنما ينتج عن خطأ أو إهمال أو عدم احتياط[2].

[1] المكان نفسه ،ص48.

[2] محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 120.

خصائصه:

- غياب القصد الجنائي .
- وقوع النتيجة الإجرامية دون نية مسبقة .
- ارتباطه غالبًا بالإهمال أو الرعونة .

أمثلة:

- القتل الخطأ في حوادث المرور .
- الإهمال الطبي .
- الحوادث الناتجة عن عدم اتخاذ الاحتياطات .

ويُعد هذا النوع أقل خطورة من السلوك العمدي، لكنه يظل معاقبًا عليه قانونًا لحماية المجتمع.

3-2- السلوك الإجرامي المتعدي القصد (النتيجة المشددة)

في بعض الحالات، يبدأ الفعل بقصد بسيط ثم تتجاوز النتيجة قصد الجاني[1].

مثال:

- شخص يعتدي بالضرب بقصد الإيذاء، لكن يؤدي فعله إلى الوفاة دون قصد القتل .

وفي هذه الحالة، يُسأل الجاني عن النتيجة الأشد إذا كانت متوقعة أو كان يمكن توقعها.

الفرع الثاني: تفسير السلوك الإجرامي في ضوء النظريات العلمية

يُعد السلوك الإجرامي ظاهرة معقدة لا يمكن تفسيرها بعامل واحد فقط، بل هو نتيجة تداخل مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية. وقد اهتمت مختلف مدارس علم الإجرام بمحاولة تفسير هذا السلوك من زوايا متعددة، ومن أهمها: المدرسة التكوينية (البيولوجية)، النظريات النفسية، النظريات الاجتماعية، وأخيرًا الاتجاه التكاملي[2].

[1] رؤوف عبيد، المسؤولية الجنائية في القانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1971، ص 67.
[2] لامية جمدوب، "دراسة ظاهرة السلوك الإجرامي عند الأنثى وأبعادها في المجتمع الجزائري"، *مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 6، العدد 3، 2020، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر، ص 30–32.

أولاً: النظرية الأخلاقية

ترى هذه النظرية أن انخفاض السلوك الإجرامي لدى بعض الأفراد يعود إلى قوة الوازع الأخلاقي والديني لديهم، حيث إن الالتزام بالقيم الأخلاقية والتعاليم الدينية يساهم في ضبط السلوك وتوجيهه نحو السلوك السوي.

فالأفراد الذين يتمتعون بدرجة عالية من الالتزام الأخلاقي يكونون أكثر قدرة على التحكم في رغباتهم وميولهم، وأكثر توافقًا مع القوانين والأنظمة الاجتماعية[1].

نقد النظرية:

تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة، أهمها أنها لا تستند إلى دليل علمي دقيق، كما أن الإحصائيات الواقعية تُظهر أن الالتزام الأخلاقي وحده لا يمنع وقوع السلوك الإجرامي، إذ قد تصدر بعض الجرائم عن أفراد يتمتعون بمستوى أخلاقي أو ديني معين، مما يدل على أن العامل الأخلاقي ليس كافيًا لتفسير الظاهرة بمفرده.

ثانيًا: النظرية الاجتماعية

تركز هذه النظرية على دور البيئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الإنساني، حيث يرى أنصارها أن السلوك الإجرامي هو نتاج للظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد[2].

ومن أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة:

- نوع التنشئة الاجتماعية .
- البيئة الأسرية .
- مستوى التعليم .
- الظروف الاقتصادية .
- تأثير الأصدقاء والجماعات .

وقد أكد "سذرلاند" أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التعلم الاجتماعي، حيث يتعلم الفرد السلوك المنحرف من خلال الاحتكاك والتفاعل مع الآخرين.

[1] المكان نفسه، ص30.
[2] المكان نفسه، ص31.

تفسير النظرية:

ترى هذه النظرية أن اختلاف معدلات الجريمة بين الأفراد يعود إلى اختلاف الأدوار الاجتماعية والفرص المتاحة، إضافة إلى اختلاف مستويات الاندماج داخل المجتمع.

نقد النظرية:

على الرغم من أهميتها، إلا أنها لا تكفي وحدها لتفسير السلوك الإجرامي، لأنها تهمل العوامل النفسية والبيولوجية التي قد تكون مؤثرة أيضًا، كما أن بعض الأفراد قد ينشأون في نفس البيئة الاجتماعية لكنهم يختلفون في سلوكهم الإجرامي.

ثالثًا: النظريات البيولوجية (التكوينية)

تقوم هذه النظريات على فكرة أن السلوك الإجرامي يرتبط بالتركيب العضوي والبيولوجي للفرد، سواء من حيث الشكل الخارجي أو وظائف الأعضاء الداخلية أو التكوين العصبي.

ويرى "لومبروزو" أن بعض الأفراد قد يكون لديهم استعداد فطري للجريمة، حيث تظهر عليهم خصائص جسمية أو نفسية معينة قد تجعلهم أكثر عرضة للانحراف[1].

أهم أفكار النظرية:

- ارتباط الجريمة بالتركيب الجسدي والعصبي .
- اختلاف الاستعداد البيولوجي بين الأفراد .
- تأثير الجهاز العصبي والدماغ في السلوك .

كما تشير بعض الدراسات إلى أن العوامل البيولوجية مثل الهرمونات، والوراثة، واضطرابات الجهاز العصبي قد تلعب دورًا في زيادة احتمالية السلوك العدواني أو الإجرامي.

[1] المكان نفسه ، ص31-32.

نقد النظرية:

تعرضت هذه النظرية لانتقادات شديدة لأنها تُغفل دور البيئة والتنشئة الاجتماعية، كما أن الجريمة لا يمكن تفسيرها بالخصائص الجسدية فقط، إذ إن كثيرًا من الأفراد ذوي الخصائص البيولوجية العادية قد يرتكبون جرائم، والعكس صحيح.

رابعًا: التفسير النفسي

يركز هذا الاتجاه على الحالة النفسية للفرد باعتبارها عاملاً رئيسيًا في تفسير السلوك الإجرامي.

ومن أهم العوامل النفسية[1]:

- الصراعات الداخلية .
- الاضطرابات الانفعالية .
- ضعف السيطرة على الدوافع .
- الشعور بالإحباط أو العدوانية .

كما يرى "فرويد" أن السلوك الإجرامي قد يكون نتيجة صراع بين مكونات الشخصية (الهو، الأنا، والأنا الأعلى)، حيث يؤدي ضعف الضبط الداخلي إلى الانحراف.

نقد التفسير النفسي:

على الرغم من أهميته، إلا أنه لا يفسر جميع أنواع الجرائم، كما أنه يركز على الفرد فقط دون مراعاة تأثير المجتمع والبيئة.

خامسًا: التفسير التكاملي (الحديث)

يُعد هذا الاتجاه الأكثر شمولًا، حيث يجمع بين مختلف التفسيرات السابقة (البيولوجية، النفسية، الاجتماعية، والأخلاقية). ويرى أن السلوك الإجرامي لا يمكن إرجاعه إلى سبب واحد، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل، منها[2]:

- الاستعداد البيولوجي .

[1] المكان نفسه ، ص32.
[2] المكان نفسه ص32.

- الحالة النفسية .
- الظروف الاجتماعية .
- القيم الأخلاقية والدينية .

أهمية هذا الاتجاه:

- يفسر الجريمة بطريقة شاملة .
- يتجنب قصور النظريات الفردية .
- يعكس الواقع المعقد للسلوك الإنساني .

خلاصة الفصل :

يتضح من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن البيئة الاجتماعية تمثل الإطار العام الذي يعيش فيه الإنسان، وهي بيئة مركبة تضم مجموعة من العناصر المتداخلة مثل الأسرة، المؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى الثقافة ووسائل الإعلام وغيرها. وتتميز هذه البيئة بأنها ديناميكية، متغيرة، تفاعلية، ومؤثرة في سلوك الأفراد وفي تشكيل شخصياتهم.

كما تبين أن البيئة الاجتماعية لا تؤدي وظيفة واحدة فقط، بل تقوم بعدة وظائف أساسية أهمها التنشئة الاجتماعية، والتنظيم، والإنتاج الاقتصادي، ونقل الثقافة، وهي وظائف تضمن استقرار المجتمع واستمراريته.

ومن جهة أخرى، تم التوصل إلى أن السلوك الإجرامي ظاهرة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، وأنه لا يمكن تفسيره من منظور واحد فقط، بل هو نتيجة تفاعل بين عوامل نفسية واجتماعية وبيولوجية. كما أن الجريمة تختلف في تعريفها باختلاف الزاوية التي يتم تناولها منها، سواء كانت قانونية أو نفسية أو اجتماعية.

كما أظهرت الدراسة أن للسلوك الإجرامي دوافع متعددة، منها ما هو اقتصادي أو نفسي أو اجتماعي، إضافة إلى تأثير البيئة والتنشئة والاضطرابات النفسية، مما يفسر اختلاف أنماط الجريمة من فرد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر.

وفي الختام، يمكن القول إن فهم السلوك الإجرامي يقتضي دراسة البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، باعتبارها العامل الأساسي في تشكيل سلوكه وتوجيهه، وهو ما يؤكد العلاقة التبادلية الوثيقة بين الإنسان ومحيطه الاجتماعي.

الفصل الثاني: السلوك الاجرامي و تاثره بالبيئة الاجتماعية

تمهيد:

يُعدّ السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية معقدة لا يمكن تفسيرها بالاعتماد على عامل واحد فقط، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية التي تحيط بالفرد. ومن هذا المنطلق، اهتمت النظريات السوسيولوجية والنفس-اجتماعية بدراسة الجريمة بوصفها نتاجا للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان، وليس مجرد انحراف فردي معزول.

وقد ركزت هذه النظريات على تحليل العلاقة بين الفرد والمجتمع، وكيف يمكن للبنية الاجتماعية بما تحمله من قيم ومعايير وفرص غير متكافئة أن تساهم في دفع بعض الأفراد نحو السلوك الإجرامي. فبينما ترى بعض الاتجاهات أن الجريمة ناتجة عن التفكك الاجتماعي وضعف الروابط داخل المجتمع، تذهب اتجاهات أخرى إلى أن الضغط الاجتماعي الناتج عن عدم تكافؤ الفرص قد يدفع الأفراد إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم. كما تبرز نظريات أخرى أهمية التعلم الاجتماعي، حيث يتم اكتساب السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين، سواء داخل الأسرة أو جماعات الأقران أو عبر وسائل الإعلام.

وعليه، يتناول هذا الفصل أهم النظريات المفسرة لتأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الإجرامي، من خلال تحليل النظريات السوسيولوجية والنفس-اجتماعية، ثم إبراز مختلف العوامل البيئية مثل الأسرة، والظروف الاقتصادية، وجماعة الأقران، ووسائل الإعلام، ودورها في تشكيل السلوك الإجرامي لدى الفرد.

المبحث الأول: النظريات المفسرة لتأثير البيئة الاجتماعية على السلوك الاجرامي

اهتم الاتجاه الاجتماعي بتفسير السلوك الإجرامي من خلال الظروف والعوامل الاجتماعية المحيطة بالفرد، وظهرت عدة نظريات تفسر العلاقة بين المجتمع والجريمة. وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث

المطلب الأول: النظريات السوسيولوجية

يرى إميل دوركايم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عادية وطبيعية، لأنها توجد في جميع المجتمعات مهما اختلفت ثقافاتها وتطورها، فلا يمكن تصور مجتمع يخلو تماما من الجريمة. كما يؤكد أن الأفعال التي تُعدّ جريمة في مجتمع معين قد لا تعتبر كذلك في مجتمع آخر، لأن تحديد الجريمة يرتبط بالقيم والمعايير الاجتماعية السائدة. ومن هذا المنطلق اعتبر دوركايم أن الجريمة تؤدي أحيانا وظائف اجتماعية، مثل إعادة تأكيد القيم والقوانين والمحافظة على تماسك المجتمع. [1]

الفرع الأول: نظرية التفكك الاجتماعي

يقصد بالتفكك الاجتماعي حالة الضعف أو الخلل التي تصيب البناء الاجتماعي، مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية وضعف التماسك بين أفراد المجتمع. ويشمل هذا التفكك عدة مظاهر، من أهمها تناقض المعايير الاجتماعية، وضعف تأثير القيم والقواعد المنظمة للسلوك، وصراع الأدوار الاجتماعية، إضافة إلى انهيار بعض المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة والجماعات المحلية في أداء وظائفها التربوية والرقابية[2].

وقد ربط عدد من علماء الاجتماع بين التفكك الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف، حيث افترضوا أن ضعف الروابط الاجتماعية وقلة الرقابة الاجتماعية يساهمان في ظهور السلوك الإجرامي وانتشاره. فالفرد الذي يعيش في بيئة يسودها التفكك يكون أكثر عرضة للتأثر بالسلوكيات المنحرفة بسبب غياب التوجيه والضبط الاجتماعي.

ومن أبرز الباحثين الذين تناولوا هذا الاتجاه كليفورد شو، الذي رأى أن المناطق التي تعاني من الفقر والازدحام وعدم الاستقرار السكاني وضعف العلاقات الاجتماعية تشهد معدلات مرتفعة من الجنوح والجريمة. وقد افترض أن التجمعات التي يسودها التفكك الاجتماعي تصبح أقل قدرة على مراقبة أفرادها، مما يسمح بانتشار الأنماط الإجرامية وانتقالها بسهولة بين الأفراد، خاصة فئة الشباب والأحداث.

---

[1] عبد الرحمن محمد العيسوي، علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 88.

[2] مؤمنة فيصل مبارك محي الدين، النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 66.

كما تؤكد هذه النظرية أن الجريمة ليست ناتجة فقط عن خصائص فردية، بل هي انعكاس للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها الفرد. لذلك فإن معالجة الجريمة، حسب هذا الاتجاه، لا تكون بالعقاب وحده، وإنما بإصلاح البيئة الاجتماعية وتقوية مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتعزيز الروابط الأسرية والتعليمية داخل المجتمع[1].

ويظهر التفكك الاجتماعي من خلال عدة مظاهر، من أهمها[2]:

- ضعف الروابط الأسرية وتفكك الأسرة .
- انتشار الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي .
- ارتفاع معدلات الهجرة والتنقل السكاني .
- ضعف دور المدرسة والمؤسسات التربوية .
- انتشار العنف والمخدرات والانحراف داخل الأحياء الفقيرة .
- تناقض القيم والمعايير الاجتماعية وعدم وضوحها .
- ضعف الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية .

وتؤكد النظرية أن البيئة الاجتماعية المنحرفة تساعد على تعلم السلوك الإجرامي وانتقاله من شخص إلى آخر، خاصة بين فئة الشباب والأحداث. فالفرد الذي يعيش في حي تنتشر فيه السرقة أو العنف أو تعاطي المخدرات قد يعتبر هذه السلوكيات أمورا عادية نتيجة احتكاكه المستمر بها، مما يزيد احتمال تقليده لها. ولذلك ترى النظرية أن الجريمة تُكتسب اجتماعيا داخل البيئة التي يعيش فيها الفرد[3].

ومن مظاهر التفكك الاجتماعي أيضا عجز المجتمع عن تعديل وتجديد معاييره الاجتماعية بما يتلاءم مع التغيرات الاجتماعية السريعة، إضافة إلى فشل هذه المعايير في توفير الوسائل المشروعة التي تساعد الأفراد على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وهو ما قد يدفع بعضهم إلى اللجوء إلى السلوك الإجرامي والانحرافي. ويرى معن

[1] المكان نفسه، ص67.

[2] Zeresh Errol, Jakob B. Madsen et Solmaz Moslehi, « Social disorganization theory and crime in the advanced countries: Two centuries of evidence », Journal of Economic Behavior & Organization, vol. 191, novembre 2021, pp. 519 .

[3] Saul McLeod, « Social Disorganization Theory », révisé par Olivia Guy-Evans, *Simply Psychology*, 7 octobre 2025, disponible sur : Simply Psychology, consulté le 11 mai 2026.

خليل عمر أن هذه العوامل مجتمعة تساهم في خلق بيئة اجتماعية مضطربة تضعف فيها الرقابة الاجتماعية ويزداد فيها احتمال انتشار الجريمة.

ويعود الفضل في إبراز أثر التفكك الاجتماعي في تفسير الظاهرة الإجرامية إلى الباحث الأمريكي إدوين سذرلاند، الذي قارن بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحضرية الحديثة، موضحا أن المجتمعات الريفية أو التقليدية تتميز بدرجة عالية من الانسجام والتضامن الاجتماعي، حيث يشعر الفرد بالأمن والاستقرار والانتماء، مما يجعله أكثر التزاما بالقيم والمعايير السائدة. وفي مثل هذه المجتمعات يشكل ارتباط الفرد بجماعته وقيمها نوعا من الضبط الذاتي الذي يحد من احتمالات الانحراف والجريمة[1].

أما المجتمع الحضري، فيتسم باتساعه وتعدد جماعاته وثقافاته واختلاف معاييره الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تضارب القيم وضعف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. ونتيجة لذلك يشعر الفرد بالعزلة وعدم الاستقرار، ويصبح أقل قدرة على التكيف مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، وهو ما قد يدفعه إلى الانحراف وارتكاب الجريمة.

كما يرى كليفورد شو أن التفكك الاجتماعي يرتبط بالتغير الاجتماعي السريع، وبانتشار المنشآت الصناعية والتجارية داخل الأحياء السكنية، إضافة إلى اختلاط المعايير والقيم المتعارضة. ويؤدي ذلك إلى ضعف المجتمع المحلي وتراجع قدرته على مراقبة أفراده، فتفقد النظم الاجتماعية تكاملها، وتصبح الأنماط الجانحة والسلوكيات المنحرفة أكثر انتشارا، بل وقد تتحول إلى ثقافة سائدة داخل المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجنوح[2].

ويؤكد شو أن الأطفال والشباب الذين ينشؤون في مثل هذه البيئات يتعلمون السلوك الإجرامي باعتباره أمرا عاديا وطبيعيا نتيجة احتكاكهم المستمر بالمظاهر الانحرافية المنتشرة حولهم. ولذلك ترتبط مناطق التفكك الاجتماعي عادة بانتشار الفقر والجهل والبطالة والمرض، إضافة إلى ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات وشرب الخمر والبغاء والعنف[3].

ومن جانبه يرى إرنست برجس أن هناك مجموعة من العوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بالجريمة، مثل التغير السكاني، وسوء الظروف السكنية، والفقر، وكثرة المهاجرين، والأمراض، والاضطرابات العقلية، وجرائم

[1] معن خليل عمر، *علم المشكلات الاجتماعية*، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص ص 128-129.
[2] المكان نفسه، ص128-129.
[3] عبد الرحمن محمد أبو توتة، *علم الإجرام*، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 112.

البالغين، ويرى أن هذه العوامل ليست منفصلة عن بعضها، بل تمثل جميعها مظاهر مختلفة لعامل أساسي واحد هو التفكك الاجتماعي وضعف قدرة المجتمع المحلي على مواجهة مشكلاته.

وخلاصة القول، ترى نظرية التفكك الاجتماعي أن السلوك الإجرامي والانحرافي ليس مجرد سلوك فردي معزول، بل هو نتيجة لما يعانيه المجتمع الحديث من اضطراب وتفكك بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وتسارع التغيرات الاقتصادية والثقافية. وقد ساهمت هذه النظرية في تسليط الضوء على أهمية البيئة الاجتماعية في تكوين السلوك الإجرامي، إذ أوضحت أن التفكك الاجتماعي ظاهرة معقدة تشمل العديد من المتغيرات، مثل تغير القيم الاجتماعية، وضعف العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، واختلال البناء الاجتماعي، بل وتمتد آثارها إلى الجوانب النفسية للأفراد[1].

ورغم أهمية هذه النظرية، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات، حيث يرى بعض الباحثين أن وصف بعض الجماعات بالتفكك قد يتضمن حكما قيميا، لأن بعض الجماعات المنحرفة تمتلك قدرا من التنظيم الداخلي يفوق أحيانا ما يوجد في المجتمع الأكبر. كما أن التفكك الاجتماعي لا يؤدي بالضرورة إلى انحراف جميع الأفراد الذين يعيشون في البيئة نفسها، فالكثير منهم يظلون ملتزمين بالقيم الاجتماعية رغم تعرضهم للظروف ذاتها. ولذلك فإن الجريمة لا يمكن تفسيرها بعامل التفكك الاجتماعي وحده، بل هي نتيجة تفاعل عدة عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية وشخصية[2].

الفرع الثاني : نظرية الضغط الاجتماعي

تُعدّ نظرية الضغط الاجتماعي (أو نظرية الأنومي/اللامعيارية ضمن امتداداتها) من أهم النظريات السوسيولوجية التي فسّرت السلوك الإجرامي من منظور اجتماعي بحت، حيث تربط الجريمة بالبنية الاجتماعية والفرص غير المتكافئة داخل المجتمع، وليس بصفات الفرد وحده. وتعود جذور هذه النظرية إلى أعمال عالم الاجتماع إميل دوركايم، ثم طورها لاحقا عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون الذي قدم الصياغة الكلاسيكية لها[3].

تفترض هذه النظرية أن المجتمع يحدد أهدافا ثقافية عامة يسعى الجميع إلى تحقيقها، مثل النجاح، الثروة، المكانة الاجتماعية، وتحقيق الذات. لكن في المقابل، لا يوفّر المجتمع الوسائل المشروعة نفسها لجميع أفراده

[1] سحر عبد الغني، *الأطفال وتعاطي المخدرات*، ط1، المكتبة المصرية، المكان نفسه، مصر، 2007، ص 110.
[2] محمد سلامة محمد غباري، *الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة والانحراف*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 117.
[3] Dr. Sean Ashley, « Strain Theory », dans *Introduction to Criminology*, chapitre 8 : *Sociological Theories of Crime*, Pressbooks, disponible sur : Pressbooks Introduction to Criminology, consulté le 11 mai 2026.

للوصول إلى هذه الأهداف. وهنا ينشأ ما يسمى بـــ "الضغط الاجتماعي"، أي الفجوة بين الأهداف المرغوبة والوسائل المتاحة لتحقيقها.

هذا الضغط يولد حالة من التوتر والحرمان النسبي لدى بعض الفئات، خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة، مما يدفع بعض الأفراد إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق نفس الأهداف، وهو ما يفسر ظهور السلوك الإجرامي.

ترى نظرية الضغط الاجتماعي أن الجريمة ليست انحرافا فرديا فقط، بل هي نتيجة مباشرة لاختلال بنية الفرص داخل المجتمع. فعندما يواجه الفرد عجزا مستمرا عن تحقيق أهدافه بالطرق القانونية (مثل التعليم أو العمل)، قد يلجأ إلى وسائل غير مشروعة مثل السرقة، الاحتيال، تجارة المخدرات أو غيرها من الأفعال الإجرامية[1].

وبذلك، فإن الجريمة تصبح "استجابة" للضغط الاجتماعي الناتج عن عدم المساواة في الفرص، وليس مجرد انحراف أخلاقي أو ضعف شخصي.

قدم روبرت ميرتون عدة أنماط يفسر من خلالها استجابات الأفراد للضغط الاجتماعي، وهي[2]:

- **التوافق :**قبول الأهداف الاجتماعية والوسائل المشروعة لتحقيقها (السلوك العادي) .
- **الابتكار :**قبول الأهداف ولكن استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيقها (وهذا أهم نمط يفسر الجريمة) .
- **الطقوسية :**الالتزام بالوسائل دون الاهتمام بالأهداف .
- **الانسحاب :**رفض الأهداف والوسائل معا (مثل الإدمان والتشرد) .
- **التمرد :**رفض الأهداف والوسائل واستبدالها بأخرى جديدة .

ويُعتبر نمط "الابتكار" الأكثر ارتباطا بالسلوك الإجرامي، لأنه يجمع بين الطموح المشروع والوسائل غير المشروعة.

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه.

المطلب الثاني : نظريات النفس الاجتماعية

تُفسّر نظريات علم النفس الاجتماعي السلوك الإجرامي انطلاقاً من تأثير البيئة الاجتماعية وعملية التعلم داخل الجماعات، حيث ترى أن الفرد يكتسب سلوكه من خلال التفاعل مع الآخرين وليس بشكل فطري أو وراثي. وفي هذا الإطار، تبرز نظرية التقليد والمحاكاة عند غابرييل تارد، ونظرية المخالطة الفارقة عند إدوين سذرلاند، باعتبارهما من أهم النظريات التي تفسر كيف يتعلم الفرد السلوك الإجرامي عبر الاحتكاك الاجتماعي والتأثر بالمحيط.

الفرع الأول : نظرية التقليد و المحاكاة

تعتبر **نظرية التقليد والمحاكاة** (Imitation Theory)من أبرز النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي من منظور "التعلم الاجتماعي". ويُعد عالم الاجتماع الفرنسي **غابرييل تارد** (Gabriel Tarde)الرائد الأول لهذه النظرية، حيث عارض بها النظريات الحتمية البيولوجية (مثل نظرية لومبروزو) التي كانت تدعي أن المجرم "يولد مجرماً."

و يرى "تارد" أن الإجرام ليس وراثة، بل هو **"مهنة" أو "حرفة "**يتم تعلمها كما يتعلم الفرد أي مهنة أخرى. فالإنسان كائن اجتماعي يميل بطبعه إلى محاكاة من حوله، والسلوك الإجرامي ما هو إلا نتيجة لاختلاط الفرد بمجرمين واكتسابه لأساليبهم وقيمهم[1].

كما وضع غابرييل تارد ثلاثة قوانين أساسية تشرح كيف ينتقل السلوك الإجرامي بين الأفراد[2]:

- **أ- قانون الاتصال المباشر (المكان) :**يحدث التقليد بشكل أقوى بين الأفراد الذين يعيشون في تواصل دائم ومباشر. فكلما زاد التفاعل والارتباط داخل الجماعة (مثل الأحياء المكتظة أو السجون)، زادت فرصة تقليد السلوكيات المنحرفة.
- **ب- قانون تقليد الأعلى للأدنى (المكانة) :**يرى تارد أن التقليد غالباً ما يسير من الطبقات الأعلى إلى الأدنى، أو من "القدوات" إلى "التابعين". فالشباب يقلدون من هم أكبر منهم سناً أو من يروهم "أبطالاً" في أوساطهم، حتى لو كانت أفعالهم إجرامية.

[1] كويحل فاروق و شيخ علي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية و انتاج الجريمة في الوسط الاجتماعي 2017، جامعة البليدة 02 لونيسي علي ،مجلة التطوير العلوم الاجتماعية ، المجلد19 ، العدد2،ص154.
[2] المكان نفسه.

- **ج- قانون الإدماج أو الإحلال :**عندما تظهر طرق إجرامية جديدة، فإنها إما أن تندمج مع الطرق القديمة أو تحل محلها. (مثلاً: الانتقال من سرقة المنازل التقليدية إلى القرصنة الإلكترونية؛ فالهدف واحد ولكن الأسلوب يحاكي التطور العصري).

كما تُعد نظرية التقليد والمحاكاة حجر الزاوية في التفسير الاجتماعي للسلوك المنحرف، حيث ينطلق "غابرييل تارد" من فرضية مفادها أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد يقلد بعضهم بعضاً، وأن "الاجتماع هو التقليد". وفي سياق الجريمة، يرى تارد أن الفرد لا يولد ولديه نزعة إجرامية متأصلة، بل هو "صفحة بيضاء" تُكتب عليها السلوكيات من خلال التفاعل مع البيئة المحيطة. فالسلوك الإجرامي، وفق هذا المنظور، هو نتاج عملية "تثاقف" أو تعلم اجتماعي، حيث يكتسب الفرد التقنيات الإجرامية، والمبررات النفسية، واللغة الخاصة بعالم الجريمة من خلال محاكاته للنماذج الإجرامية التي يختلط بها بصفة مستمرة. وهذا يعني أن الإجرام ينتشر في المجتمع بنفس الطريقة التي تنتشر بها الموضة، أو الأفكار، أو اللغة، أي عبر "العدوى الاجتماعية" التي تنتقل من فرد إلى آخر[1].

الفرع الثاني: نظرية المخالطة الفارقة و الارتباط التفاضلي

أولا: نظرية المخالطة الفارقة

تُعدّ نظرية المخالطة الفارقة من أبرز النظريات السوسيولوجية التي فسرت السلوك الإجرامي من خلال عملية التعلم الاجتماعي، وقد وضع أسسها عالم الإجرام الأمريكي إدوين سذرلاند، الذي حاول من خلالها تفسير كيفية اكتساب الفرد للسلوك الإجرامي داخل المجتمع. وقد جاءت هذه النظرية كردّ على التفسيرات التقليدية التي كانت تربط الجريمة بالعوامل البيولوجية أو النفسية فقط، حيث أكدت أن الجريمة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد من خلال احتكاكه بالآخرين داخل البيئة الاجتماعية[2].

وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن الإنسان لا يولد مجرما، وإنما يتعلم السلوك الإجرامي كما يتعلم أي سلوك اجتماعي آخر، كاللغة والعادات والقيم. فالفرد يكتسب أنماط السلوك المختلفة عبر التفاعل مع الجماعات التي ينتمي إليها، خاصة الجماعات القريبة منه مثل الأسرة، والأصدقاء، وزملاء الدراسة والعمل، والجماعات المحلية.

[1] عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان، ط1، 2009ص.97.
[2] السمري عدلي محمود ، علم الاجتماع الجنائي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، ط2 ، 2011، ص98.

ويرى سذرلاند أن عملية التعلم الإجرامي لا تقتصر على تعلم طرق ارتكاب الجريمة فقط، بل تشمل أيضا تعلم الدوافع والمبررات والاتجاهات التي تشجع على مخالفة القانون. فالفرد عندما يعيش في وسط اجتماعي يبرر الجريمة أو يتسامح معها، يصبح أكثر ميلا إلى تبني هذا النوع من السلوك[1].

وقد حدد سذرلاند مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها النظرية، ومن أهمها[2]:

1- السلوك الإجرامي سلوك متعلم

ترى النظرية أن الجريمة ليست فطرية أو موروثة، وإنما يتم تعلمها من خلال الاحتكاك الاجتماعي. فالفرد يكتسب السلوك الإجرامي تدريجيا أثناء تفاعله مع الأشخاص المحيطين به، خاصة إذا كانوا يمارسون الانحراف أو يشجعون عليه.

2- التعلم يتم من خلال التفاعل الاجتماعي

يتم تعلم الجريمة عبر الاتصال المباشر مع الآخرين داخل الجماعات الاجتماعية. ويعتبر الاتصال الشخصي المباشر أكثر تأثيرا من وسائل الإعلام أو الكتب، لأن الفرد يتأثر بمن يعيش معهم ويتفاعل معهم بشكل يومي.

3- الجماعات القريبة أكثر تأثيرا

يرى سذرلاند أن الأسرة والأصدقاء المقربين يمثلون أهم مصادر تعلم السلوك الإجرامي، لأن الفرد يميل إلى تقليد الأشخاص الذين يرتبط بهم عاطفيا واجتماعيا. فإذا كانت الجماعة التي ينتمي إليها الفرد تتبنى قيما منحرفة، فإن احتمال تأثره بها يصبح كبيرا.

4- تعلم تقنيات الجريمة ودوافعها

لا يتعلم الفرد فقط كيفية ارتكاب الجريمة، بل يتعلم أيضا:

- طرق تنفيذها .
- أساليب الهروب من العقاب .
- المبررات التي تجعل السلوك الإجرامي مقبولا في نظره .
- الاتجاهات العدائية نحو القانون والسلطة .

[1] المكان نفسه، ص99.

[2] حدا بري ريمة ، ومحمد الصالح بوطوطن ، الطلاق و علاقته بالجريمة ، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، المجلد 9 ، العدد18 ،جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2019، ص186.

وبذلك يصبح السلوك الإجرامي جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

5- الجريمة نتيجة غلبة التعريفات المؤيدة للانحراف

يؤكد سذرلاند أن الفرد يصبح مجرما عندما تكون التعريفات أو الأفكار المؤيدة لمخالفة القانون أكثر من التعريفات المعارضة له. فإذا كان الفرد يسمع باستمرار تبريرات للجريمة أو يرى أنها وسيلة طبيعية لتحقيق الأهداف، فإنه يميل إلى تبنيها.

وقد تم تفسير نظرية المخالطة الفارقة السلوك الإجرامي على أساس أن البيئة الاجتماعية المنحرفة تنتج أفرادا منحرفين. فالشخص الذي يعيش وسط جماعات إجرامية أو منحرفة يتعرض باستمرار لأفكار وسلوكيات تشجع على الانحراف، مما يؤدي إلى اكتساب هذه الأنماط تدريجيا[1].

فعلى سبيل المثال، الطفل الذي ينشأ في أسرة يسودها العنف أو الجريمة أو تعاطي المخدرات قد يعتبر هذه السلوكيات أمورا عادية نتيجة اعتياده عليها. كما أن المراهق الذي يرافق أصدقاء منحرفين قد يتعلم منهم السرقة أو تعاطي المخدرات أو العنف، ليس فقط من خلال التقليد، وإنما أيضا عبر اكتساب قيم تبرر هذا السلوك.

وترى النظرية أن ضعف الرقابة الأسرية والتفكك الأسري وغياب التوجيه الأخلاقي عوامل تساعد على انحراف الأبناء، لأنهم يبحثون عن جماعات بديلة توفر لهم الانتماء والتقدير، وقد تكون هذه الجماعات منحرفة أو إجرامية[2].

كما تفسر النظرية انتشار الجريمة في بعض الأحياء الفقيرة أو المناطق المهمشة، لأن هذه البيئات تحتوي على جماعات وثقافات فرعية تتسامح مع الجريمة أو تعتبرها وسيلة طبيعية لتحقيق المكاسب. وبالتالي ينتقل السلوك الإجرامي من جيل إلى آخر عبر عملية التعلم الاجتماعي.

و أكد سذرلاند أن تعدد الجماعات والثقافات داخل المجتمع يزيد من احتمال تعلم أنماط مختلفة من السلوك، بما فيها السلوك الإجرامي. فالمجتمع لا يضم ثقافة واحدة فقط، بل يحتوي على ثقافات فرعية قد تتعارض مع القيم الرسمية للمجتمع[3].

[1] المكان نفسه ص187.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه .

وفي بعض الجماعات المنحرفة تصبح الجريمة مصدرا للمكانة والاحترام داخل الجماعة، مما يشجع الأفراد على تبنيها. لذلك فإن بعض الشباب ينخرطون في العصابات الإجرامية بحثا عن القبول الاجتماعي أو الشعور بالقوة والانتماء.

المطلب الثالث: نظرية الضبط الاجتماعي

تُعدّ نظرية الضبط الاجتماعي من أهم النظريات السوسيولوجية التي فسّرت السلوك الإجرامي والانحراف من خلال دراسة علاقة الفرد بالمجتمع، وقد ارتبطت هذه النظرية بعالم الاجتماع الأمريكي ترافيس هيرشي الذي طوّرها سنة 1969 ضمن ما عُرف بنظرية "الرابطة الاجتماعية". وتركّز هذه النظرية على العوامل التي تمنع الأفراد من ارتكاب الجرائم أكثر من تركيزها على أسباب الجريمة ذاتها[1].

وتنطلق نظرية الضبط الاجتماعي من فكرة أساسية مفادها أن الإنسان قد تكون لديه دوافع طبيعية للانحراف أو مخالفة القوانين، لكن ارتباطه بالمجتمع وروابطه الاجتماعية القوية هي التي تمنعه من ارتكاب الجريمة. فكلما كان الفرد أكثر اندماجا داخل المجتمع وأكثر التزاما بقيمه وقوانينه، قلت احتمالية انحرافه، بينما يؤدي ضعف الروابط الاجتماعية إلى زيادة احتمالات السلوك الإجرامي.

ويرى هيرشي أن الفرد يرتبط بالمجتمع منذ طفولته عبر مؤسسات اجتماعية متعددة مثل الأسرة، والمدرسة، والعمل، والدين، وجماعات الأصدقاء، وهذه المؤسسات تقوم بدور أساسي في ضبط السلوك الاجتماعي والمحافظة على النظام والاستقرار داخل المجتمع. وعندما تضعف علاقة الفرد بهذه المؤسسات، يصبح أقل التزاما بالقواعد والمعايير الاجتماعية، وأكثر استعدادا للانحراف والجريمة[2].

وتفترض النظرية أن المجتمع ينجح في فرض النظام ليس فقط من خلال القوانين والعقوبات، بل أيضا من خلال الروابط العاطفية والاجتماعية التي تجعل الفرد يشعر بالمسؤولية تجاه الآخرين، ويخشى فقدان احترامهم أو مكانته بينهم إذا خالف القانون.

وقد حدد ترافيس هيرشي أربعة عناصر أساسية تشكل الرابطة الاجتماعية التي تمنع الفرد من الانحراف، وهي: التعلق، الالتزام، المشاركة، والاعتقاد.

[1] Fujia Sun, "Social Control Theory of Crime," reviewed by Saul McLeod, *Simply Psychology*, October 11, 2023, available at: https://www.simplypsychology.org/social-control-theory.html, accessed May 11, 2026.

[2] المكان نفسه.

1- التعلق(Attachment)

يُعدّ التعلق أهم عناصر الضبط الاجتماعي، ويقصد به الروابط العاطفية والنفسية التي تربط الفرد بالأشخاص والمؤسسات الإيجابية داخل المجتمع، مثل الوالدين، والأساتذة، والأصدقاء الصالحين.

ويرى هيرشي أن الفرد الذي يرتبط بعلاقات قوية مع أسرته أو مجتمعه يصبح أكثر حساسية لآراء الآخرين وأكثر خوفا من فقدان محبتهم أو احترامهم، وبالتالي يقل احتمال تورطه في الجريمة. أما عندما يضعف هذا التعلق، فإن الفرد يصبح أقل اهتماما بردود فعل المجتمع وأكثر ميلا للسلوك المنحرف.

فعلى سبيل المثال، الطفل الذي يحظى برقابة أسرية جيدة وعلاقة عاطفية مستقرة مع والديه يكون أقل عرضة للجنوح، لأن ارتكاب الجريمة بالنسبة له قد يؤدي إلى خيبة أمل أسرته وفقدان ثقتهم. بينما يؤدي الإهمال الأسري والتفكك العائلي وضعف التواصل العاطفي إلى زيادة احتمالات الانحراف[1].

كما يرتبط التعلق أيضا بالمدرسة، فالتلميذ المرتبط بمدرسته وأساتذته وزملائه بشكل إيجابي يكون أكثر التزاما بالقوانين المدرسية وأقل ميلا للجريمة، في حين أن الفشل الدراسي والشعور بالرفض قد يدفعان الفرد إلى البحث عن جماعات منحرفة تمنحه القبول والانتماء.

2- الالتزام(Commitment)

يشير الالتزام إلى مدى استثمار الفرد لوقته وجهده في تحقيق أهداف مشروعة داخل المجتمع، مثل التعليم والعمل وبناء المستقبل.

ويرى هيرشي أن الشخص الذي يمتلك أهدافا وطموحات اجتماعية يخشى أن يخسرها إذا ارتكب جريمة، لأن السلوك الإجرامي قد يهدد مستقبله المهني أو التعليمي أو مكانته الاجتماعية. لذلك فإن الأفراد الذين لديهم استثمارات اجتماعية قوية يكونون أكثر حرصا على احترام القوانين[2].

أما الأفراد الذين لا يشعرون بأن لديهم شيئا يخسرونه، فقد يكونون أكثر استعدادا للانحراف، لأن تكلفة الجريمة بالنسبة لهم منخفضة.

فالشاب الذي يسعى للحصول على شهادة جامعية أو وظيفة مستقرة يفكر في العواقب السلبية للجريمة على مستقبله، بينما قد يشعر العاطل عن العمل أو المهمش اجتماعيا بأن الجريمة وسيلة لتحقيق المكاسب دون خوف من فقدان شيء مهم.

---

[1] أحمد فريجة، إبراهيم هياق، « النظريات المفسرة للسلوك الانحرافي والإجرامي – رؤية اجتماعية« ، *مجلة تطوير العلوم الاجتماعية*، المجلد 12، العدد 2، 31 ديسمبر 2019، ص ص 119-120.

[2] المكان نفسه، ص121.

3- المشاركة(Involvement)

ويقصد بها انشغال الفرد بالأنشطة الاجتماعية الإيجابية التي تقلل من وقت الفراغ وتحد من فرص الانحراف، مثل الدراسة، والعمل، والأنشطة الرياضية والثقافية والدينية.

وترى النظرية أن الانخراط في الأنشطة المفيدة يساهم في ضبط السلوك، لأن الفرد المشغول بأعمال إيجابية يكون أقل فرصة للاحتكاك بالجماعات المنحرفة أو التفكير في ارتكاب الجريمة.

أما الفراغ والبطالة والعزلة الاجتماعية فتزيد من احتمال الانحراف، لأنها توفر وقتا أكبر للتأثر بالسلوكيات السلبية[1].

ولهذا تؤكد النظرية أهمية المؤسسات التربوية والثقافية والرياضية في وقاية الشباب من الجريمة، لأنها توفر بيئة اجتماعية إيجابية تساعد على بناء الشخصية السوية.

4- الاعتقاد(Belief)

يشير الاعتقاد إلى مدى اقتناع الفرد بالقيم الأخلاقية والقوانين والمعايير الاجتماعية السائدة، فالشخص الذي يؤمن بشرعية القوانين وعدالتها يكون أكثر التزاما بها، بينما يؤدي ضعف الإيمان بالقيم الاجتماعية أو فقدان الثقة بالمؤسسات إلى زيادة احتمالات مخالفة القانون.

وترى النظرية أن التنشئة الاجتماعية السليمة تلعب دورا أساسيا في غرس احترام القانون والقيم الأخلاقية لدى الأفراد، وأن ضعف التربية أو انتشار الفساد وفقدان العدالة الاجتماعية قد يؤدي إلى تراجع الالتزام بالقوانين[2].

وتمر تفسير نظرية الضبط الاجتماعي الجريمة باعتبارها نتيجة ضعف الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع. فعندما يفقد الفرد ارتباطه بأسرته أو مدرسته أو مجتمعه، ويشعر بالعزلة أو التهميش، تقل قوة الضبط الاجتماعي عليه، فيصبح أكثر استعدادا للانحراف[3].

وبالتالي فإن الجريمة لا تنتج، حسب هذه النظرية، عن وجود دوافع خاصة لدى المجرمين فقط، بل عن غياب أو ضعف القيود الاجتماعية التي تمنع الأفراد من مخالفة القوانين.

فالمجرم ليس شخصا مختلفا تماما عن الآخرين، وإنما شخص ضعفت علاقته بالمجتمع وفشلت المؤسسات الاجتماعية في دمجه وضبط سلوكه.

---

[1] المكان نفسه،ص122.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه، ص123.

المبحث الثاني:تاثير البيئة الاجتماعية على السلوك الاجرامي

المطلب الأول: تاثير البيئة الاسرية

تُعدّ الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يتفاعل معها الفرد منذ ولادته، وهي البيئة الأساسية التي يتم داخلها بناء شخصية الإنسان وتكوين سلوكاته واتجاهاته وقيمه الأخلاقية والاجتماعية. فالأسرة لا تقتصر وظيفتها على توفير الحاجات البيولوجية فقط، بل تقوم بدور تربوي ونفسي واجتماعي بالغ الأهمية، إذ تعمل على تنشئة الأبناء وتعليمهم القواعد والمعايير الاجتماعية المقبولة، وغرس قيم الاحترام والانضباط وتحمل المسؤولية.

وتعتبر الأسرة الجماعة الاجتماعية الأولى التي يتعلم فيها الفرد كيفية التفاعل مع الآخرين، ومن خلالها يكتسب أنماط السلوك المختلفة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. لذلك فإن طبيعة العلاقات الأسرية ومستوى التماسك داخل الأسرة يؤثران بشكل مباشر في سلوك الأبناء، حيث تساهم الأسرة المتماسكة في حماية الفرد من الانحراف، بينما يؤدي اضطرابها أو تفككها إلى زيادة احتمالات السلوك الإجرامي[1].

ويرى علماء الاجتماع وعلم الإجرام أن الأسرة تلعب دورا محوريا في الوقاية من الجريمة، لأن التنشئة الأسرية السليمة تُعدّ من أهم وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي. فعندما تقوم الأسرة بوظائفها التربوية والرقابية بشكل متوازن، فإنها تساعد الأبناء على التكيف الاجتماعي واحترام القوانين والمعايير. أما إذا فشلت الأسرة في أداء دورها، فقد يصبح الأبناء أكثر عرضة للانحراف والجريمة.

أولا: دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية

تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة منذ السنوات الأولى من حياة الطفل، حيث يتعلم[2]:

- اللغة وأساليب التواصل .
- القيم الدينية والأخلاقية .
- احترام القوانين والعادات الاجتماعية .
- ضبط الانفعالات والتحكم في السلوك .
- التمييز بين الصواب والخطأ .

[1] اليمين بشار، الاسرة و السلوك الاجرامي لدى الأطفال في المجتمع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2023-2024 ، ص169.
[2] المكان نفسه، ص170.

ومن خلال التفاعل اليومي مع الوالدين والإخوة، يكتسب الطفل أنماط السلوك المقبولة اجتماعيا. لذلك فإن الأسرة تمثل الأساس الأول لبناء الضمير الأخلاقي لدى الفرد.

فالطفل الذي ينشأ داخل أسرة يسودها الحب والتفاهم والاحترام يكتسب الشعور بالأمن والاستقرار النفسي، مما يساعده على التوازن السلوكي والاجتماعي. بينما يؤدي غياب الاستقرار الأسري إلى اضطرابات نفسية وسلوكية قد تدفعه إلى الانحراف.

ثانيا: التفكك الأسري وعلاقته بالسلوك الإجرامي

يُعدّ التفكك الأسري من أكثر العوامل الاجتماعية ارتباطا بالجريمة والانحراف، ويقصد به ضعف الروابط الأسرية أو انهيارها نتيجة الطلاق، أو وفاة أحد الوالدين، أو الهجر، أو كثرة النزاعات والخلافات داخل الأسرة. ويؤدي التفكك الأسري إلى[1]:

- ضعف الرقابة على الأبناء .
- غياب التوجيه الأخلاقي .
- شعور الأبناء بالإهمال والحرمان العاطفي .
- ضعف الانتماء الأسري .
- البحث عن جماعات بديلة قد تكون منحرفة .

فالطفل الذي يعيش في بيئة أسرية مضطربة قد يشعر بعدم الأمان والعزلة، مما يجعله أكثر عرضة للتأثر برفاق السوء والجماعات المنحرفة.

كما أن الطلاق المستمر بالمشكلات والصراعات قد ينعكس سلبا على الأبناء، خاصة إذا ترافق مع الإهمال أو العنف أو غياب أحد الوالدين، حيث يفقد الطفل النموذج التربوي السليم والرقابة المستمرة.

ثالثا: أساليب المعاملة الوالدية وأثرها في الانحراف

تلعب طريقة معاملة الوالدين للأبناء دورا كبيرا في تشكيل سلوكهم، وقد تؤدي بعض الأساليب التربوية الخاطئة إلى ظهور السلوك الإجرامي، ومن أهم هذه الأساليب[2]:

[1] منير المرسي سرحان،في اجتماعيات التربية، ط4 دار النهضة العربية، بيروت، 2003. ص.45.
[2] المكان نفسه، ص46.

1- **القسوة والعنف الأسري :** يؤدي استخدام الضرب والإهانة والعنف النفسي إلى تكوين شخصية عدوانية لدى الأبناء، وقد يدفعهم إلى تقليد السلوك العنيف في تعاملاتهم مع الآخرين.

2- **الإهمال :**يؤدي غياب الاهتمام بالأبناء وعدم متابعتهم إلى شعورهم بعدم القيمة، مما يجعلهم أكثر عرضة للانحراف وتعاطي المخدرات والانضمام إلى الجماعات المنحرفة.

3- **التدليل الزائد :**قد يؤدي الإفراط في التساهل وتلبية جميع رغبات الأبناء دون ضوابط إلى ضعف احترام القوانين وعدم تحمل المسؤولية.

4- **التفرقة بين الأبناء :**تؤدي التفرقة في المعاملة إلى الغيرة والحقد والشعور بالظلم، مما ينعكس سلبا على التوازن النفسي والسلوكي للأبناء.

رابعا: الفقر الأسري والجريمة

ترتبط الظروف الاقتصادية للأسرة بشكل كبير بالسلوك الإجرامي، فالفقر والبطالة والعجز عن تلبية الحاجات الأساسية قد يخلق حالة من الضغط والإحباط داخل الأسرة. وفي بعض الحالات قد يدفع الفقر الأبناء إلى[1]:

- السرقة .
- التسول .
- الانحراف المبكر .
- العمل في بيئات خطرة .
- الانخراط في العصابات الإجرامية .

كما أن الأسر الفقيرة غالبا ما تعاني من الاكتظاظ السكني وضعف الرعاية الصحية والتعليمية، وهي عوامل قد تساهم في الانحراف.

ومع ذلك، لا يعني الفقر بالضرورة الجريمة، لأن كثيرا من الأسر الفقيرة تحافظ على تماسكها وقيمها الأخلاقية رغم صعوبة الظروف.

[1] عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإج ارمي، ط2 منشو ارت ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص ص 212-213.

خامسا: غياب الرقابة الأسرية

تعتبر الرقابة الأسرية من أهم وسائل الوقاية من الجريمة، لأنها تساعد على متابعة سلوك الأبناء وتوجيههم. وعندما تغيب الرقابة نتيجة انشغال الوالدين أو ضعف التواصل الأسري، يصبح الأبناء أكثر عرضة للتأثر بالسلوكيات المنحرفة، خاصة خلال مرحلة المراهقة[1].

فالأسرة التي تتابع أبناءها وتعرف أصدقاءهم وتحاورهم باستمرار تقل فيها احتمالات الانحراف مقارنة بالأسر التي يسودها الإهمال أو اللامبالاة.

سادسا: تأثير البيئة الأسرية المنحرفة

قد تكون الأسرة نفسها مصدرا لتعلم الجريمة إذا كان أحد الوالدين أو أفراد الأسرة يمارس سلوكا منحرفا، مثل[2]:

- تعاطي المخدرات .
- العنف .
- السرقة .
- الاحتيال .
- السلوك العدواني .

وفي هذه الحالة يتعلم الطفل السلوك الإجرامي من خلال التقليد والمحاكاة، خاصة إذا كان يرى أن هذا السلوك مقبول داخل الأسرة.

[1] سعد الدين بوطبال: العنف الأسري الموجه ضد الطفل، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 9/ 10/ افريل 2013.

[2] محمد النوبي ومحمد علي: التنشئة الأسرية، ط1 دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص .53.

المطلب الثاني: تاثير العوامل الاقتصادية

الفرع الأول: الفقر وأثره على السلوك الإجرامي

أولا: مفهوم الفقر

يُعدّ الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في استقرار المجتمع، ويقصد به عجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الضرورية للحياة، كالمأكل والملبس والمسكن والعلاج والتعليم، بما يحفظ له كرامته الإنسانية. ويختلف مفهوم الفقر من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، فهو مفهوم نسبي يتأثر بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي السائد[1].

وقد ميز الباحثون بين نوعين من الفقر، هما الفقر الشخصي والفقر الموضوعي. فالفقر الشخصي يرتبط بإحساس الفرد الذاتي بالحرمان وعدم قدرته على تحقيق رغباته وطموحاته، بينما يقصد بالفقر الموضوعي عدم كفاية دخل الفرد لتلبية حاجاته الأساسية الضرورية للحياة الكريمة.

ويرى علماء الإجرام أن الفقر لا يمثل مجرد حالة اقتصادية، بل يعد عاملا اجتماعيا ونفسيا قد يؤدي إلى الشعور بالإحباط والتهميش والحرمان، وهي ظروف قد تدفع بعض الأفراد إلى ارتكاب الجريمة بحثا عن إشباع حاجاتهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية[2].

ثانيا: علاقة الفقر بالجريمة

أكدت العديد من الدراسات والإحصائيات الجنائية وجود علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة، خاصة جرائم الاعتداء على الأموال كالسرقة والاحتيال والتسول. فالشخص الذي يعجز عن توفير ضروريات الحياة قد يلجأ إلى وسائل غير مشروعة لتلبية حاجاته الأساسية[3].

وقد بينت الدراسات أن المناطق الأكثر فقرا غالبا ما تسجل معدلات مرتفعة من الجريمة والانحراف، بسبب سوء الظروف المعيشية وانتشار البطالة وضعف الخدمات الاجتماعية والتربوية. كما يؤدي الفقر إلى تفكك الأسرة وضعف الرقابة على الأبناء، مما يزيد من احتمالات الانحراف والجنوح.

[1] إسحاق إبراهيم منصور ، موجز في علم العقاب و علم الاجرام ، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية ، بن عكنون ، ط3 ، الجزائر ،2006،ص88.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه، ص89.

غير أن العلاقة بين الفقر والجريمة ليست علاقة حتمية، لأن كثيرا من الفقراء يعيشون حياة مستقيمة رغم ظروفهم الصعبة، في حين قد يرتكب بعض الأغنياء جرائم خطيرة كالرشوة والفساد والتهرب الضريبي والاحتيال المالي. ولهذا يرى الباحثون أن الفقر يعد عاملا مساعدا على الجريمة وليس سببا مباشرا لها[1].

ثالثا: تأثير الفقر على السلوك الإجرامي

يؤثر الفقر في السلوك الإجرامي بطرق متعددة، إذ قد يؤدي إلى[2]:

- انتشار جرائم السرقة والاعتداء على الأموال .
- زيادة ظاهرة التسول والتشرد .
- الانحراف المبكر للأطفال والأحداث .
- انتشار تعاطي المخدرات والانضمام إلى العصابات .
- ارتفاع معدلات العنف الأسري والاجتماعي .

كما أن الفقر ينعكس سلبا على الحالة النفسية للفرد، فيولد الشعور بالقلق والإحباط والدونية، وقد يدفعه ذلك إلى العدوان والانحراف. وقد يؤدي عجز الفرد عن الزواج أو إعالة أسرته إلى ظهور مشكلات أسرية وانحرافات أخلاقية واجتماعية.

كذلك يساهم الفقر في ضعف المستوى التعليمي والثقافي، وهو ما يحد من فرص الاندماج الاجتماعي والعمل المشروع، مما يزيد من احتمالات الانحراف والجريمة.

الفرع الثاني: البطالة وأثرها على السلوك الإجرامي

أولا: مفهوم البطالة

يقصد بالبطالة توقف الفرد القادر عن العمل عن ممارسة نشاط مهني يضمن له دخلا مشروعا، رغم رغبته في العمل وقدرته عليه. وتعد البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، لما تسببه من آثار نفسية واجتماعية خطيرة[3].

[1]Joseph vankan ,caauses economique de la criminalité, atrock & Cle , imprimeurs- editeurs, Paris, 16,rue de la mediterranee ,Leyon 1903,p478.

[2] المكان نفسه، ص487.

[3] المكان نفسه،ص 479.

وترتبط البطالة غالبا بالأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار وضعف الاستثمار وتراجع فرص العمل، مما يؤدي إلى حرمان الأفراد من مصدر رزقهم وإدخالهم في حالة من الفراغ والعجز الاقتصادي.

ثانيا: علاقة البطالة بالجريمة

ترتبط البطالة ارتباطا واضحا بالجريمة، لأن الشخص العاطل عن العمل قد يعجز عن تلبية حاجاته الأساسية وحاجات أسرته، فيلجأ أحيانا إلى وسائل غير مشروعة للحصول على المال.

وقد أكدت العديد من الدراسات والإحصائيات أن معدلات الجريمة ترتفع بين فئة العاطلين عن العمل، خاصة جرائم السرقة والاتجار بالممنوعات والتشرد والانحراف. كما أن البطالة تساهم في زيادة جرائم الأحداث نتيجة الفراغ وضعف الرقابة الأسرية[1].

ويؤدي غياب العمل إلى شعور الفرد بعدم القيمة الاجتماعية وفقدان الاستقرار النفسي، مما يزيد من احتمالات العدوان والعنف والانحراف.

ثالثا: تأثير البطالة على السلوك الإجرامي

تؤثر البطالة في السلوك الإجرامي من خلال عدة جوانب، أهمها[2]:

- الفراغ والملل اللذان يدفعان الفرد إلى الانحراف .
- الشعور بالإحباط واليأس وفقدان الأمل .
- ضعف القدرة على إعالة الأسرة وتحمل المسؤوليات .
- الانخراط في جماعات منحرفة أو عصابات إجرامية .
- انتشار تعاطي المخدرات والانحراف الأخلاقي .

كما تؤدي البطالة إلى اضطرابات نفسية كالتوتر والقلق والاكتئاب، وهي عوامل قد تدفع بعض الأفراد إلى العنف أو ارتكاب الجرائم.

ورغم ذلك، فإن البطالة لا تعد سببا حتميا للجريمة، بل هي عامل من بين عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية قد تسهم في ظهور السلوك الإجرامي.

[1] إسحاق إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص90.
[2] المكان نفسه ، ص91.

الفرع الثالث: عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة في السلوك الإجرامي

أولا: المهنة وأثرها على السلوك الإجرامي

تلعب المهنة دورا مهما في تحديد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وقد ترتبط بعض المهن بأنماط معينة من الجرائم. فظروف العمل الصعبة وعدم الاستقرار المهني قد تدفع بعض الأفراد إلى الانحراف.

ومن جهة أخرى، أدى التطور الاقتصادي والصناعي إلى ظهور جرائم حديثة يرتكبها أصحاب الأعمال والشركات، مثل[1]:

- التهرب الضريبي والجمركي .
- الغش التجاري .
- الاحتكار .
- تزوير السلع وتواريخ الصلاحية .
- تهريب الأموال .
- الاتجار غير المشروع .

وهذا يدل على أن الجريمة لا تقتصر على الفئات الفقيرة، بل قد ترتكب أيضا من قبل أشخاص ذوي مكانة اجتماعية واقتصادية مرتفعة.

ثانيا: المجرم المحترف

يقصد بالمجرم المحترف الشخص الذي يتخذ من الجريمة وسيلة دائمة للكسب والعيش، بحيث تصبح الجريمة بالنسبة له مهنة معتادة. ويظهر الإجرام الاحترافي في جرائم السرقة المنظمة، وقطع الطرق، والاحتيال، والاتجار بالمخدرات، وغيرها من الجرائم المنظمة.

وقد يتحول بعض الأفراد إلى محترفي إجرام نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، أو بسبب اختلاطهم بالمجرمين داخل السجون ومؤسسات الإصلاح، حيث يتعلمون أساليب إجرامية أكثر خطورة. كما أن بعض المجرمين المحترفين يتمتعون بقدرة كبيرة على التخطيط وإخفاء جرائمهم، مما يصعب اكتشافها وإحصاءها بدقة[2].

[1] عبد الرحمان توفيق ، علم الاجرام و العقاب ، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص200.
[2] المكان نفسه، ص201.

ثالثا: العلاقة بين العوامل الاقتصادية والجريمة

يتضح من خلال الدراسات أن العوامل الاقتصادية كالفقر والبطالة وضعف الدخل تؤثر بشكل واضح في انتشار الجريمة، خاصة جرائم الأموال والانحرافات الاجتماعية. غير أن هذه العوامل لا تكفي وحدها لتفسير الظاهرة الإجرامية، لأن الجريمة ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية[1].

فقد يوجد فقراء لا يرتكبون الجرائم بفضل التربية والقيم الأخلاقية، كما قد يرتكب الأغنياء جرائم خطيرة بدافع الطمع أو استغلال النفوذ. لذلك يجب دراسة الجريمة من مختلف جوانبها وعدم ربطها بعامل واحد فقط.

المطلب الثالث: تاثير الاقران ووسائل الاعلام

بعد التطرق إلى مختلف العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الإجرامي، يتضح أن الانحراف لا يُفسَّر بعامل واحد معزول، بل هو نتيجة تفاعل مجموعة من المؤثرات التي تتداخل فيما بينها داخل محيط الفرد. ويُعد كل من جماعة الأقران ووسائل الإعلام من أبرز هذه المؤثرات في العصر الحديث، نظراً لما لهما من تأثير مباشر وغير مباشر على تكوين السلوكيات والاتجاهات لدى الأفراد، خاصة فئة الشباب. وفي هذا السياق، سنبدأ بدراسة أثر جماعة الأقران باعتبارها أحد أهم أشكال التنشئة الاجتماعية غير الرسمية التي قد تسهم في تعزيز السلوك الإجرامي أو الحد منه.

الفرع الأول: أثر الأقران في السلوك الإجرامي

اولا: جماعة الأقران كإطار للتنشئة الاجتماعية

تُعد جماعة الأقران من أهم الوسطاء في عملية التنشئة الاجتماعية بعد الأسرة، إذ ينتقل الفرد من الاعتماد الكامل على الأسرة إلى الاعتماد التدريجي على علاقات خارجية أكثر حرية واستقلالية. داخل هذا الإطار، لا يتعلم الفرد السلوك فقط، بل يتعلم أيضًا المعايير غير الرسمية التي تضبط تصرفاته اليومية.

وتتميز جماعة الأقران بأنها[2]:

- تقوم على المساواة النسبية بين أفرادها .
- تقل فيها السلطة المباشرة مقارنة بالأسرة أو المدرسة .
- تعتمد على القبول الاجتماعي والاندماج .

[1] المكان نفسه.

[2] محمد عبد الرزاق الهيتي و صابرين جابر محمد ،وسائل الاعلام ودورها في دفع الفرد لارتكاب السلوك الاجرامي " دراسة مقارنة بين القانون العماني و الشريعة الإسلامية "،مجلة الحقوق و العلوم الانسانة ،العدد1، 2022،ص269.

- تؤثر بشكل كبير في تشكيل الهوية الاجتماعية .

وهذا ما يجعلها بيئة حساسة جدًا، لأن الفرد يكون فيها أكثر استعدادًا لتقبل التأثيرات السلوكية دون رقابة مباشرة، خاصة في مرحلة المراهقة التي تشهد بحثًا عن الاستقلال وإثبات الذات.

ثانيا: الآليات النفسية والاجتماعية لتأثير الأقران

لا يحدث تأثير الأقران بشكل عشوائي، بل يتم عبر آليات واضحة، أهمها[1]:

1- التعلم بالملاحظة والتقليد

يتعلم الفرد السلوك من خلال مراقبة أصدقائه، فإذا كانت السلوكيات منحرفة (كالسرقة، العنف، أو تعاطي المخدرات)، فقد يقوم بتقليدها تدريجيًا.

2- الضغط الجماعي(Peer Pressure)

قد يتعرض الفرد لضغط مباشر أو غير مباشر من أصدقائه من أجل المشاركة في سلوك معين، مثل إثبات الشجاعة أو الولاء للجماعة.

3- التعزيز الاجتماعي

عندما يقوم الفرد بسلوك منحرف ويتم تشجيعه أو مكافأته اجتماعيًا داخل الجماعة (كالقبول أو الإعجاب)، يزداد احتمال تكراره للسلوك.

4- التطبيع التدريجي مع الانحراف

مع الوقت، تتحول الأفعال المنحرفة إلى أفعال "عادية" داخل المجموعة، مما يقلل من الإحساس بالذنب أو الخوف من العقاب.

ثالثا: تفسير السلوك الإجرامي من خلال نظرية المخالطة الفارقة

تُعد نظرية المخالطة الفارقة لـــ إدوين سذرلاند من أهم النظريات التي فسرت تأثير الأقران، حيث تؤكد أن:

السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل مع الآخرين وليس سلوكًا فطريًا.

وتقوم هذه النظرية على عدة مبادئ أساسية[2]:

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه، ص270.

- السلوك الإجرامي سلوك متعلم .
- يتم التعلم داخل جماعات صغيرة قريبة من الفرد .
- يتعلم الفرد تقنيات الجريمة كما يتعلم مبرراتها .
- تزداد احتمالية الانحراف عندما تتفوق التفسيرات المؤيدة للجريمة على التفسيرات الرافضة لها .

وبالتالي، فإن البيئة الاجتماعية التي يختلط فيها الفرد تلعب الدور الحاسم في توجيه سلوكه نحو الالتزام أو الانحراف.

رابعا: العوامل التي تعمق تأثير الأقران

يتضاعف تأثير جماعة الأقران في حالات معينة، أبرزها[1]:

- ضعف الرقابة الأسرية أو غيابها .
- التفكك الأسري أو الخلافات المستمرة داخل البيت .
- الانقطاع المدرسي أو ضعف التحصيل الدراسي .
- العيش في بيئات تعاني من الفقر أو البطالة .
- غياب القدوة الإيجابية في حياة الفرد .
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي .

في هذه الحالات، تصبح جماعة الأقران البديل الأساسي للأسرة، وقد تتحول إلى مصدر رئيسي للسلوك المنحرف.

الفرع الثاني: أثر وسائل الإعلام في السلوك الإجرامي

بعد التطرق إلى أثر جماعة الأقران في السلوك الإجرامي باعتبارها أحد أهم صور التنشئة الاجتماعية غير الرسمية وأكثرها تأثيراً على سلوك الأفراد، خاصة في مرحلة المراهقة، يتضح أن تأثير المحيط الاجتماعي لا يقتصر على العلاقات المباشرة داخل الجماعة فقط، بل يمتد ليشمل مؤثرات غير مباشرة لا تقل أهمية. وفي هذا السياق، تبرز وسائل الإعلام كقوة اجتماعية مؤثرة تسهم في تشكيل القيم والاتجاهات والسلوكيات، مما يجعل دراستها ضرورية لفهم باقي العوامل المساهمة في السلوك الإجرامي.

[1] المكان نفسه.

أولا: وسائل الإعلام كقوة تشكيل اجتماعي

أصبحت وسائل الإعلام الحديثة أحد أهم الفاعلين في تشكيل السلوك الإنساني، إذ لا تقتصر وظيفتها على نقل الأخبار، بل تمتد إلى[1]:

- بناء التصورات الذهنية عن الواقع .
- تشكيل الاتجاهات والقيم .
- التأثير على السلوك الفردي والجماعي .

غير أن خطورة وسائل الإعلام تظهر عندما تتحول من أداة توعية إلى وسيلة إثارة، حيث يتم التركيز على العنف والجريمة والإثارة بدل القيم التربوية.

ثانيا: الإعلام المقروء ودوره في تشكيل السلوك الإجرامي

الإعلام المقروء، وخاصة الصحف والمجلات، يمكن أن يؤثر في السلوك الإجرامي من خلال عدة مظاهر[2]:

1- **التغطية التفصيلية للجرائم:** عندما يتم عرض الجريمة بتفاصيل دقيقة، قد يتحول ذلك إلى "دليل غير مباشر" لتعليم طرق ارتكاب الجريمة.

2- **الإثارة الصحفية:** استخدام عناوين مثيرة ومبالغ فيها يؤدي إلى تضخيم صورة الجريمة في ذهن القارئ.

3- **تطبيع الجريمة:** التكرار المستمر لأخبار العنف يجعل الفرد يتعامل مع الجريمة كأمر عادي في المجتمع.

4- **خلق صورة بطولية للمجرم :** بعض التغطيات الإعلامية قد تُظهر المجرم كشخص ذكي أو جريء، مما قد يؤدي إلى الإعجاب به خاصة لدى الشباب.

ثالثا: الإعلام المرئي والمسموع وأثره النفسي

يمتاز الإعلام المرئي والمسموع (التلفاز، السينما، الإنترنت) بقوة التأثير بسبب[3]:

- الجمع بين الصوت والصورة والحركة .
- القدرة على إثارة العاطفة بسرعة .
- تقديم نماذج سلوكية جاهزة للتقليد .

[1] المكان نفسه، ص271.
[2] المكان نفسه.
[3] المكان نفسه، ص272.

ويظهر تأثيره في[1]:

1- **التعلم بالمشاهدة :** الفرد يتعلم السلوك من خلال مشاهدة نماذج العنف أو الجريمة في الأفلام والمسلسلات.

2- **تقوية الاتجاهات العدوانية :**مشاهد العنف المتكررة قد تعزز الميل إلى العدوان لدى بعض الأفراد.

3- **التقمص النفسي للشخصيات:** بعض المشاهدين، خاصة المراهقين، يتقمصون شخصيات الأفلام ويقلدونها في الواقع.

4- **تطبيع العنف:** مع كثرة التعرض لمشاهد العنف، يقل الإحساس بخطورته أو رفضه الأخلاقي.

رابعا: الاتجاهات العلمية حول تأثير الإعلام

الاتجاه الأول: الإعلام محفز للجريمة

يرى هذا الاتجاه أن الإعلام يساهم في[2]:

- تعليم أساليب الجريمة .
- إثارة الدوافع العدوانية .
- تقوية الميل نحو التقليد.

ويستند إلى نظريات مثل التعلم الاجتماعي التي تؤكد أن السلوك يُكتسب من خلال الملاحظة والتقليد .

الاتجاه الثاني: الإعلام ليس سببًا مباشرًا

يرى هذا الاتجاه أن:

- الإعلام لا يخلق الجريمة من العدم .
- التأثير يختلف حسب شخصية الفرد .
- العوامل الاجتماعية الأخرى هي الأهم (الأسرة، الفقر، التعليم) .

[1] المكان نفسه.
[2] المكان نفسه، ص273.

خامسا: التقييم العام لدور الإعلام

يمكن القول إن وسائل الإعلام ليست سببًا مباشرًا للجريمة، لكنها قد تكون عاملًا مساعدًا أو محفزًا في ظروف معينة، خاصة عندما تتداخل مع[1]:

- ضعف التربية الأسرية .
- غياب الرقابة .
- وجود ميول عدوانية مسبقة لدى الفرد .

وبالتالي فإن تأثير الإعلام يكون **تأثيرًا تراكميًا غير مباشر** وليس سببًا حتميًا للجريمة.

[1] المكان نفسه، ص274.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال ما تم عرضه أن السلوك الإجرامي ليس ظاهرة فردية معزولة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ نشأته. فقد بينت النظريات السوسيولوجية، مثل نظرية التفكك الاجتماعي ونظرية الضغط الاجتماعي، أن اختلال البنية الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص وضعف الضبط الاجتماعي يساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات الجريمة. كما أكدت النظريات النفس–اجتماعية، مثل نظرية التقليد والمحاكاة ونظرية المخالطة الفارقة، أن الجريمة تُكتسب من خلال التعلم والتفاعل داخل البيئة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، تبين أن الأسرة تمثل اللبنة الأساسية في التنشئة الاجتماعية، وأن تفككها أو ضعف رقابتها قد يؤدي إلى انحراف الأبناء. كما أن العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة تزيد من حدة الضغط الاجتماعي، مما قد يدفع بعض الأفراد إلى السلوك الإجرامي كوسيلة بديلة لتحقيق احتياجاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تلعب جماعة الأقران ووسائل الإعلام دورا مهما في تشكيل السلوك، حيث يمكن أن تساهم في تعزيز أو تقليص السلوك المنحرف حسب طبيعة المحتوى والعلاقات الاجتماعية المحيطة بالفرد.

وفي الأخير، يمكن القول إن تفسير السلوك الإجرامي يتطلب رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار تداخل مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، مع التأكيد على أن الجريمة ليست نتيجة سبب واحد، بل هي حصيلة تفاعل معقد بين الفرد وبيئته الاجتماعية.

خاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن التأكيد على أن ظاهرة السلوك الإجرامي تُعد من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيداً وتشابكًا، لأنها لا ترتبط بسبب واحد مباشر، وإنما تتداخل فيها مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد ركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على دور البيئة الاجتماعية باعتبارها الإطار الذي ينشأ فيه الفرد ويتشكل داخله سلوكه واتجاهاته وقيمه.

وقد تبين من خلال التحليل أن البيئة الاجتماعية ليست مجرد محيط خارجي يعيش فيه الفرد، بل هي عنصر فاعل ومؤثر في بناء الشخصية الإنسانية، حيث تساهم الأسرة في غرس القيم الأولى، وتلعب المدرسة دورًا تربويًا تكميليًا، بينما تؤثر جماعة الأقران في السلوك اليومي للفرد، كما تساهم وسائل الإعلام في تشكيل التصورات والسلوكيات بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي فإن أي خلل يصيب هذه المكونات ينعكس بشكل واضح على سلوك الفرد وقد يدفعه نحو الانحراف.

كما أبرزت الدراسة أن السلوك الإجرامي غالبًا ما يكون نتيجة تراكمات اجتماعية، تبدأ من مرحلة الطفولة، خاصة في ظل غياب الاستقرار الأسري، وضعف الرقابة الاجتماعية، وانتشار الظروف الاقتصادية الصعبة مثل الفقر والبطالة والتهميش. وفي المقابل، فإن البيئة الاجتماعية المتماسكة والمتوازنة تشكل عامل حماية مهم، يحد من الانحراف ويعزز الاندماج الاجتماعي السليم.

وعليه، فإن فهم العلاقة بين البيئة الاجتماعية والسلوك الإجرامي لا يقتصر على الجانب التفسيري فقط، بل يمتد إلى الجانب الوقائي، من خلال محاولة معالجة الأسباب الجذرية للجريمة بدل الاكتفاء بنتائجها، وهو ما يجعل هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة على المستوى الأكاديمي والمجتمعي على حد سواء.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية وتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتأثر ظاهرة السلوك الإجرامي بشكل مباشر بطبيعة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد .
- الأسرة تُعتبر العامل الأساسي في التوجيه السلوكي، وأي خلل فيها يؤدي إلى اضطرابات في التنشئة الاجتماعية .
- التفكك الأسري، ضعف التواصل، وسوء المعاملة داخل الأسرة تعد من أبرز أسباب الانحراف .
- العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة تزيد من احتمالية اللجوء إلى السلوك الإجرامي كوسيلة بديلة .
- جماعة الأقران تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سلوك المراهقين، خاصة في غياب الرقابة الأسرية .

- وسائل الإعلام قد تساهم في تعزيز السلوك الإجرامي من خلال نشر محتويات العنف والانحراف أو تطبيعها .
- البيئة الاجتماعية غير المستقرة تُضعف عملية الضبط الاجتماعي وتزيد من فرص الانحراف .
- لا يمكن تفسير الجريمة بعامل واحد فقط، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل المتداخلة .

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في الحد من السلوك الإجرامي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي:

- تعزيز دور الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى في التنشئة الاجتماعية، مع ضرورة نشر الوعي بأساليب التربية السليمة .
- دعم برامج الإرشاد الأسري التي تساعد على حل المشكلات داخل الأسرة وتقليل حالات التفكك .
- توفير فرص عمل حقيقية للشباب للحد من البطالة باعتبارها من أهم الدوافع نحو الجريمة .
- تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة وتقليص مظاهر التهميش الاجتماعي .
- تعزيز دور المدرسة في التربية الأخلاقية والسلوكية وليس فقط التعليم المعرفي .
- مراقبة وتوجيه المحتوى الإعلامي، خاصة الموجه لفئة الشباب، للحد من تأثيرات العنف والانحراف .
- دعم البرامج الوقائية بدل التركيز فقط على العقوبات، من خلال تعزيز ثقافة الوقاية من الجريمة .
- تقوية الروابط بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الإعلام) لتحقيق تكامل تربوي فعال .
- تشجيع الدراسات العلمية الميدانية حول الظاهرة لتطوير فهم أعمق وأدق للسلوك الإجرامي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية

- أحمد يحي عبد الحميد، *الأسرة والبيئة*، تقديم ومراجعة: عبد الهادي الجوهري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 .
- أحمد زكي بدوي، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، مكتبة لبنان، بيروت، 1986 .
- إبراهيم سليمان عيسى، *تلوث البيئة – أهم قضايا العصر (المشكلة والحل)*، ط2، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2000 .
- إبراهيم عثمان، *مقدمة في علم الاجتماع*، دار الشروق، عمان، الأردن، 1999 .
- إسحاق إبراهيم منصور، *موجز في علم الإجرام والعقاب*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991 .
- إسحاق إبراهيم منصور، *موجز في علم العقاب وعلم الإجرام*، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006 .
- أحمد عبد الله سليمان، *شرح قانون العقوبات الجزائري – القسم العام: الجريمة*، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011 .
- أسامة عطية محمد عبد العال، *أصول علمي الإجرام والعقاب*، 2015.
- أسعد سليم شطارة، *النظم الاجتماعية: تصور لعلم أفضل*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995 .
- عدنان الدوري، *أساليب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي*، ط3، الكويت، 1994 .
- عدنان الدوري، *أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي*، ط2، الكويت، 1984 .
- عدلي محمود السمري، *علم الاجتماع الجنائي*، دار المسيرة، عمان، 2009 .
- عدلي السمري، *الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي*، دار المعرفة، القاهرة، 2003 .
- عبد الرحمن توفيق، *علم الإجرام والعقاب*، ط1، دار الثقافة، عمان، 2012 .
- عبد الرحمن محمد العيسوي، *علم الاجتماع الجنائي*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

- جلال الدين عبد الخالق، *الجريمة والانحراف: الحدود والمعالجة*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، *الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي*، المركز الجامعي الحديث، الإسكندرية .
- حسن محمد علي جاد، *التربية البيئية*، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009 .
- سامية حسن الساعاتي، *الجريمة والمجتمع*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 .
- سامية حسن الساعاتي، *الجريمة والمجتمع والبحوث في علم النفس الجنائي*، ط2، القاهرة، 1983 .
- سليمان عبد المنعم، *أصول علم الإجرام القانوني*، الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998 .
- صالح محمد علي أبو جادو، *سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية*، دار المسيرة، مصر، 1998 .
- نذير فرج مينا، *الموجز في علم الإجرام والعقاب*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
- محمود أبو زيد، *الشائعات والضبط الاجتماعي*، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980 .
- محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات – القسم العام*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982 .
- محمد جبر الألفي، *ماهية الجريمة الجنائية*، 2016.
- محمد رمضان، *علم النفس الجنائي*، 1998.
- محمد صبحي نجم، *المدخل إلى علم الإجرام والعقاب*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989 .
- محمد عبد الرزاق الهيتي، صابرين جابر محمد، *وسائل الإعلام ودورها في دفع السلوك الإجرامي*، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 2022 .
- محمد النوبي، محمد علي، *التنشئة الأسرية*، دار صفاء، الأردن، 2010 .
- محمود أبو زيد، *الشائعات والضبط الاجتماعي*، الإسكندرية، 1980 .
- منير المرسى سرحان، *في اجتماعيات التربية*، ط4، دار النهضة العربية، بيروت، 2003 .
- وادي عماد الدين، *السلوك الإجرامي والجريمة*، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2011 .

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الزهرة العباوي، *المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة*، رسالة ماستر، علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة سطيف، 2014-2015 .
- اليمين بشار، *الأسرة والسلوك الإجرامي لدى الأطفال في المجتمع الجزائري*، أطروحة دكتوراه، علم الاجتماع العائلي، جامعة باتنة 1، 2023-2024 .

ثالثاً: المقالات العلمية

- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، *منهجية العلوم الاجتماعية*، دار الهدى، الجزائر، 2004 .
- غدقة شريفة، *الجريمة كحل للصراعات النفسية*، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سطيف 2، 2017 .
- حدا بري ريمة، محمد الصالح بوطوطن، *الطلاق وعلاقته بالجريمة*، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عنابة، 2019 .
- لامية جمدوب، *السلوك الإجرامي عند الأنثى في الجزائر*، مجلة هيرودوت، قالمة، 2020 .
- كويحل فاروق، شيخ علي، *مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإنتاج الجريمة*، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 2 .
- عدلي السمري، *آليات الضبط الاجتماعي*، مجلة علم الاجتماع الجنائي .

رابعاً: مراجع أجنبية

- Janowitz, Morris, *On Social Organization*, University of Chicago Press, 1991.
- Joseph Vankan, *Causes économiques de la criminalité*, Paris, 1903.
- Zeresh Errol, Jakob B. Madsen, Solmaz Moslehi, *Social disorganization theory and crime*, Journal of Economic Behavior & Organization, 2021.

- Saul McLeod, *Social Disorganization Theory*, Simply Psychology, 2025.
- Dr. Sean Ashley, *Strain Theory*, Introduction to Criminology, Pressbooks.
- Fujia Sun, *Social Control Theory of Crime*, Simply Psychology, 2023.

خامساً: مواقع إلكترونية

- العمق :*دوافع وأسباب السلوك الإجرامي*، (https://al3omk.com/1065558.html تم الاطلاع: 23-01-2026).
- optc.it (مكتب إلكتروني متعدد الاستخدام.)